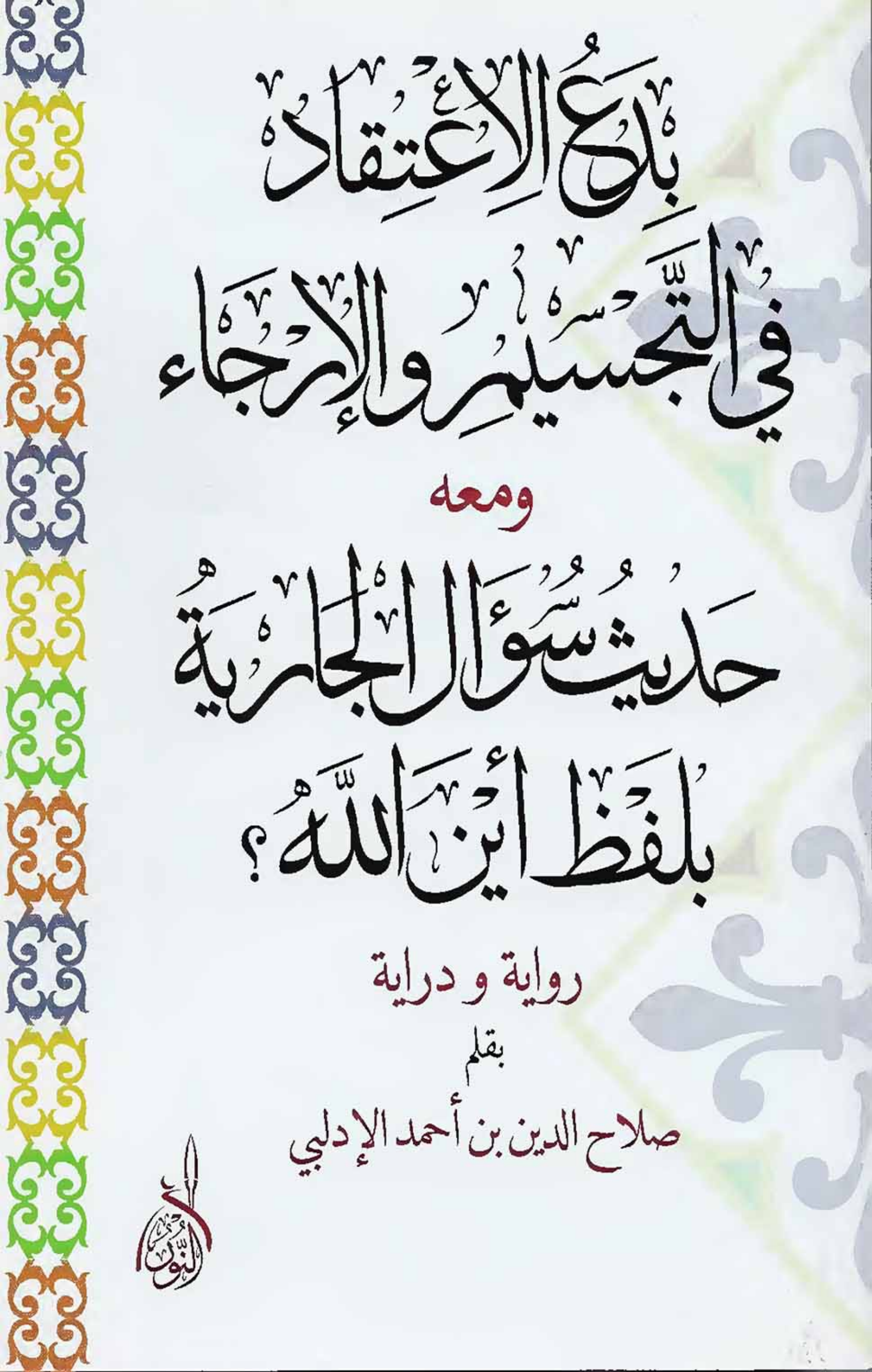


بدع الاعتقاد في التجسيم والإرجاء

ومعه

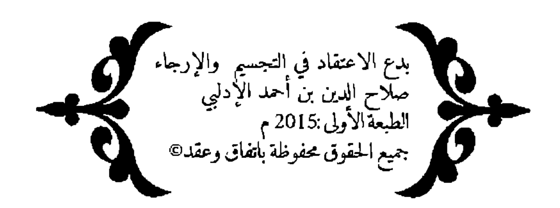
حديث سؤال الجارية بلفظ أين الله؟

رواية و دراية

بقلم

صلاح الدين بن أحمد الإدلبي


بدع الاعتقاد
في التجسيم والإرجاء



بدع الاعتقاد في التجسيم والإرجاء

صلاح الدين بن أحمد الإدلبي

الطبعة الأولى :2015 م

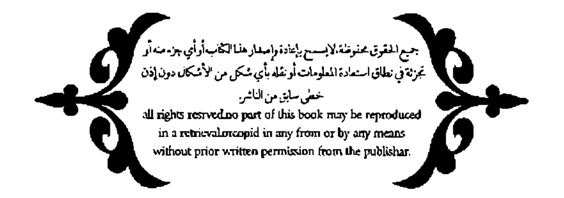


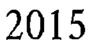
دار النور المبين للنشر والتوزيع

عمّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

Email: darannor@gmail.com

www.darannor.com





2015

بدع الاعتقاد في التجسيم والإرجاء

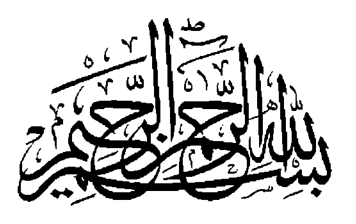
"ويليه حديث سؤال الجارية بلفظ" أين الله

رواية ودراية

بقلم

صلاح الدين بن أحمد الإدلبي




بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وإخوانه.

وبعد، فقد يسر الله تبارك وتعالى لي أن أقرأ قدّرا ولو ضئيلا مما كتبه بعض العلماء السابقين رحمهم الله تعالى، فوجدت بعضهم يحث على اتباع الكتاب والسنة وينهى عن مخالفتهما ويحذر من البدع تحذيرا شديدا وعنده ـ إلى جانب ذلك ـ بدع في الاعتقاد، وأرى أن من الواجب الشرعي بيانَ ذلك، نصحا للأمة، وإبراء للذمة.

ـ أقول بادئ ذي بدء: روى الإمام مسلم عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». ورواه البخاري بنحوه.

ومن التوادِّ والتراحم والتعاطفِ البعدُ عن كل ما يفرق جماعة المسلمين ويقطِّع أوصالهم، وهذا يتطلب منا الاجتماع على ما اجتمعنا عليه والحوارَ العلمي الهادئ فيما اختلفنا فيه، من باب «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

بدعة التجسيم:

ـ قد يقع في كلام بعض العلماء شيء من البدع، والواجب التحذير من

الوقوع فيها مع الدعاء لمن وقعت في كلامه بأن يجعلها المولى جل جلاله مغفورة في جانب حسناته، بفضله وكرمه.

والواجب على من يحبون ذلك العالم الذي وقع في كلامه شيء منها أن لا تأخذهم العزة فيرفضوا الحق ويستمسكوا بما لا دليل له، بل عليهم أن يقبلوا النصح ويتجنبوا البدع ويصححوا مسار الفئة التي هم فيها.

ومن المؤسف أن بعض المحبين المغالين ربما يجره استمساكه بما هو عليه إلى التغاضي عما في كلام شيخه والانتقال إلى إيرادِ ما وقع فيه غيره من أخطاء!، وهذا من الخلل في المنهج، لأن الذي يريد الحق ينبغي أولا أن يقر بحكم ما هو أمامه ثم ينتقلَ إلى مسألة أخرى إذا أحب، وهذا برهان محبة الحق بالإخلاص.

ثم عليهم بعد ذلك أن لا يبخلوا بالنصح والتسديد لسائر المسلمين، بالحث على اتباع السنن وإماتة البدع من أي فريق كان.

ـ والمراد هنا التمسك بالسنن المتفق عليها، والرجوع عن البدع المتفق على بدعيتها، وإشاعة روح الحوار حول المختلف فيه بغية الوصول إلى ظهور ما يؤيده الدليل.

والبدعة المذمومة هي كل أمر مستحدث في الدين ليس له دليل يدل على صحته من نصوص الكتاب والسنة ولا يندرج تحت نص من تلك النصوص.

ـ وكل عالم من علماء المسلمين قد يكون أصاب في أشياء وأخطأ في

أشياء، فلا عصمة عندنا ـ معشر أهل السنة ـ لغير الأنبياء، فكل واحد يُؤخذ من قوله ويُترك إلا من اصطفاهم الله تعالى بالنبوة والرسالة.

ـ وقبل عرض بعض النبذ من بدع الاعتقاد التي وقعت في كلام أحد العلماء لا بد من الإشارة إلى أمر هام في غاية الخطورة، وهو بدعة اتخاذ عالم من علماء المسلمين حجة وميزانا يُوزن به غيره من العلماء، وقد وقع في هذا الأمر كثير من أتباعه الذين قلدوه على غير استبصار وكثيرٌ ممن قلدوا غيره كذلك.

وذلك أن الحجة ـ عند علماء المسلمين ـ هي في كلام الله تعالى وسنة نبيه ﷺ الثابتة عنه، وهما الميزان الذي تُوزن به أقوال الناس وأفعالهم لتمييز ما فيها من خطأ وصواب.

والذي فعله كثير من أتباع ذلك الشيخ رحمه الله هو أنهم استبدلوا كلامه بكلام الله تعالى وكلامِ رسوله، فلمعرفة ما إذا كان كلام أي عالم من علماء المسلمين خطأً أو صوابا فإنهم لا يقبلون بالرجوع إلى كلام الله تعالى وكلام رسوله، ولا يرضَوْن إلا بأن تُوزن الأقوال بما قاله هو، فمن وافق قولُه قولَه فهذا ـ عندهم ـ هو السنة وقولُ السلف وهو الصوابُ المقبول، وما خالف قولَه ـ عندهم ـ فهذا هو البدعة وقولُ أهل الأهواء وهو الخطأ المردود!!.

فلمعرفة ما في كلام الطحاوي أو ابن حبان أو البيهقي مثلا من صواب فإنه يجب ـ عندهم ـ أن تُعرض أقوال أي واحد من هؤلاء على كلامه!، فمن شهدت له نصوص ذلك الشيخ فعقيدته سليمة!، ومن لم تشهد

له فهو مبتدع أو فيه شيء من البدع!، وربما حكم بعض الذين يظنون أنهم أهل الفرقة الناجية من أتباعه ـ اليوم ـ على بعض العلماء بأنه مبتدع وضال ومن أهل النار!، وربما قالوا هو من أهل النار الذين تنالهم الشفاعة فيُخرَجون منها ولا يُخلدون فيها!، وربما قالوا عنه مشرك أو فيه رائحة الشرك!، لا لشيء سوى أنه مخالف لذلك الشيخ في بعض مسائل العقيدة!!.

إنه خلل كبير في فهم العقيدة السليمة عند الذين يستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، وإلى الله المشتكى، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ـ يحكم ذلك الشيخ على الأشاعرة والماتريدية مثلا بأنهم مبتدعون، وقد أخذ مقلدوه هذه المقولة وتبنوها وأشاعوها، دون بحث ولا تمحيص، فمزقوا بذلك شمل الأمة وشتتوها، فخسرت ـ وما تزال تخسر ـ من جراء ذلك ما الله به عليم، ومن العجيب الغريب أن بعض من يريدون البحث في تمحيص هذه المسألة لا يرجعون إلى كتب الأشاعرة والماتريدية أنفسهم، ويعتمدون بالدرجة الأولى على كلام خصمهم عنهم!.

وكلامي هذا لا يعني أن هذه المذاهب وأمثالها يستحيل أن يكون فيها شيء من الخطأ، ولكن الذي أريده أمران:

أحدهما أن يتم توثيق الأقوال المردود عليها من كتب أصحابها وأهل مذاهبهم، لا من كتب مخالفيهم.

وثانيهما أن يُحتكَم في مناقشتها لكتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ الثابتة عنه وما انبثق عنهما، لا إلى ما قاله الرجال.

ـ كثيرا ما يأتي ذلك الشيخ في كتبه ببعض الأقوال في العقيدة دون أن يذكر ما يشهد لصحتها من نصوص الكتاب والسنة الثابتة، وهو يردد مرارا وتكرارا أنه على منهج السلف وأنه لا يخرج عن أقوال السلف، وحيث إن فيها بعضَ ما يخالف منهج السلف وأقوال السلف فإنها بحاجة إلى مراجعة شاملة من قِبل أهل العلم المنصفين، بحيث يتم تأكيدُ ما له دليل يثبته، وتزييفُ ما عليه دليل ينفيه، والتوقفُ فيما ليس له لا هذا ولا ذاك.

وهذه بعض النبذ من كلام ذلك الشيخ ـ رحمه الله وغفر له ـ والتي أرى أنها مشتملة على خلل في العقيدة:

١ ـ أنكرَ الشيخ أن الله تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، فقد رأى قولَ ابنِ حزمٍ في كتاب مراتب الإجماع «وأن الله تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه»، فعلَّق قائلاً: «هذه العبارة ليست في كتاب الله، ولا تُنسب إلى رسول الله ﷺ، ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين»[١].

أقول: كلامه مخالف للحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره، فقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كان الله ولم يكن شيء غيره»[٢].

كما انعقد إجماع العلماء على القول بمدلول هذا الحديث الصحيح قبل أن يجيء ذلك الشيخ ويخرقَ الإجماع.

---

(١) [نقد مراتب الإجماع: ١/ ٣٠٣].

(٢) انظر: كتاب حديث كان الله ولم يكن شيء غيره رواية ودراية وعقيدة بقلم صلاح الدين الإدلبي.

وهذه أسماء من وقفت على أقوالهم من العلماء القائلين بأن الله كان ولم يكن شيء غيره:

يزيد بن هارون من شيوخ الإمام أحمد والمتوفى سنة ٢٠٦.

الإمام الكبير أحمد بن محمد بن حنبل إمام المذهب الحنبلي المتوفى سنة ٢٤١.

الإمام الترمذي صاحب السنن المتوفى سنة ٢٧٩، حيث ذكر في سننه قول يزيد بن هارون الذي تقدم قريباً ولم يذكر له مخالفاً ولا تعقبه بشيء.

محمد بن جرير الطبري صاحب تفسير القرآن المتوفى سنة ٣١٠.

الإمام ابن خزيمة صاحب كتاب المسند الصحيح وكتاب التوحيد والمتوفى سنة ٣١١، حيث روى الحديث في كتاب التوحيد بلفظ «كان الله ولا شيء غيره»، ولم يتعقبه بشيء.

أبو جعفر الطحاوي صاحب العقيدة الطحاوية المتوفى سنة ٣٢١.

ابن حبان صاحب الصحيح والثقات المتوفى سنة ٣٥٤.

الآجري صاحب كتاب الشريعة المتوفى سنة ٣٦٠، حيث روى الحديث في كتاب الشريعة بلفظ «كان الله ولا شيء غيره»، ولم يتعقبه بشيء.

الفقيه الحنبلي ابن بطة صاحب الإبانة المتوفى سنة ٣٨٧.

القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني صاحب كتاب التمهيد والإنصاف المتوفى سنة ٤٠٣.

أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي المتوفى سنة ٤٢٩.

الفقيه الشافعي أبو محمد الجويني عبد الله بن يوسف والد إمام الحرمين والمتوفى سنة ٤٣٨.

الشيخ الزاهد أبو الحسن علي بن عمر القزويني المتوفى سنة ٤٤٢.

أبو نصر الوائلي السجزي عبيد الله بن سعيد المتوفى سنة ٤٤٤، في رسالة الرد على من أنكر الحرف والصوت، والتي هي معتمدة عند ذلك الشيخ، ولعل قول السجزي في هذه المسألة هو من القسم الثابت عنه من تلك الرسالة.

ابن حزم الأندلسي صاحب المحلى ومراتب الإجماع والمتوفى سنة ٤٥٦، ونقل عليه الإجماع.

البيهقي صاحب السنن الكبرى وشعب الإيمان المتوفى سنة ٤٥٨.

القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء شيخ الحنابلة المتوفى سنة ٤٥٨، وقد قال في كتاب المعتمد: «والحوادث لها أول ابتدأت منه، خلافاً للملحدة».

ابن عبد البر الأندلسي صاحب كتاب التمهيد في شرح الموطأ المتوفى سنة ٤٦٣.

البغوي صاحب شرح السنة المتوفى سنة ٥١٦.

أبو القاسم الأصبهاني إسماعيل بن محمد بن الفضل صاحب كتاب

الحجة في بيان المحجة المتوفى سنة ٥٣٥. وقال فيه: «مذهب أهل السنة والمقتدين بالسلف أن الله تعالى كان ولا شيء معه».

القاضي أبو بكر بن العربي صاحب عارضة الأحوذي المتوفى سنة ٥٤٣.

أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق المتوفى سنة ٥٧١.

ابن الجوزي الحنبلي صاحب زاد المسير وكتاب الموضوعات الكبرى المتوفى سنة ٥٩٧.

الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠، فقد قال: كان الله ولا مكان. ذكره عنه الحافظ ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء وفي تاريخ الإسلام.

الفقيه الحنبلي أحمد بن حمدان المتوفى سنة ٦٩٥.

ثم جاء الشيخ ـ رحمه الله وغفر له ـ فأنكر أن الله كان ولم يكن شيء غيره، مخالفا لكل أولئك الأئمة الأعلام دون أن نجد لهم مخالفا قبله، وهذا يعني أنه يقول بأن الله تعالى ليس منفردا بالوجود في الأزل!!، وأنه يقول بالقدم النوعي لبعض المخلوقات!!.

٢ ـ يرى الشيخ أن الله تعالى يُقعِد نبينا محمدا ﷺ معه على العرش، فقد ذكر ـ مع الإقرار والتسليم ـ الأَثَرَ الوارد في هذا عن مجاهدٍ رحمه الله من كتاب السُّنة لأَبي بكر بن أَبي عاصم، من روايته عن ابن فضيل عن ليث عن

مجاهد أنه قال: «عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً: يُقعِده معه علىٰ العرش». ولم يذكر أنَّ ليثاً هذا هو ابن أَبي سُليم وأَنَّه كان قد اختلط، ولم يتعقبه في المتن كما لم يتعقبه في السند[١].

وقد أكد علىٰ القول بهذا الاعتقاد في موضع آخر إذ يقول: «حديث قعود الرسول ﷺ علىٰ العرش ثابت عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه ويتلقونه بالقبول»[٢].

أقول: لم يذكر الشيخ أسماء السلف الذين كانوا يروونه ولا ينكرونه ويتلقونه بالقبول سوىٰ الرواية عن مجاهد!، ولا مَن هم السلف الذين ينبغي أن تُذكر أقوالهم في مقام ترجيح قول علىٰ قول.

إذا كان السلف هم أهل القرون الثلاثة الأولىٰ فمجاهد رحمه الله منهم لأنه من التابعين، ولكن لم يذكر لنا غيره لا من الصحابة ولا من التابعين ولا من أتباع التابعين، إلا أن السند إلىٰ مجاهد رحمه الله لم يصحَّ عنه، فكان الواجب عدم إقحام الروايات الضعيفة في العقيدة.

ثم إن هذا المعنىٰ يذكره أهل الكتاب الذين يجعلون مثل هذا المقام لسيدنا عيسىٰ عليه السلام، ثم تسرب إلىٰ بعض المسلمين فيما تسرب من الإسرائيليات، وهذه بعض نصوصهم في ذلك مما يسمونه الكتاب المقدس:

---

(١) [الفتاوىٰ الكبرىٰ: ٦/ ٤١٠. مجموع الفتاوىٰ: ٤/ ٣٧٤. إقامة الدليل علىٰ إبطال التحليل: ٥/ ٨٨].

(٢) [درء تعارض العقل والنقل: ٣/ ١٩].

ففيه: [لأن داود لم يصعد إلى السماوات، وهو نفسه يقول قال الرب لربي «اجلس عن يميني»]. وفيه: «من يغلبُ فسأعطيه أن يجلس معي في عرشي، كما غلبت أنا أيضا وجلست مع أبي في عرشه». وفيه: «وأما هذا فبعدما قدم عن الخطايا ذبيحة واحدة جلس إلى الأبد عن يمين الله».

وكنت قد قلت في كتاب عقائد الأشاعرة في حوار هادئ: [ومما ينبغي أن يُعلم أن هذه عقيدة نصرانية ضالة، يقول بها النصارى في حق عيسى عليه السلام، فتسربت إلى بعض جهلة المسلمين، فنقلها إلى محمد ﷺ، وفي الإنجيل المحرف الذي بأيدي النصارى هذا النص: «وبعدما كلمهم الرب يسوع رُفع إلى السماء وجلس عن يمين الله»[1].

ثم إن تفسير الآية الكريمة بهذا المعنى الذي تسرب إلى المسلمين من الإسرائيليات مخالف للتفسير الصحيح في معنى هذه الآية:

فقد روى البخاري من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يُحبس المؤمنون يوم القيامة، فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا، فيأتون آدم،...، فيأتون نوحا،...، فيأتون إبراهيم،...، فيأتون موسى،...، فيأتون عيسى، فيقول لست هناكم ولكن ائتوا محمدا عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني،...، فأرفع رأسي فأثني على ربي بثناء وتحميد يعلمنيه، فيحد لي حدا، فأخرجُ، فأدخِلهم الجنة،...، حتى ما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن». ثم تلا هذه الآية ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

---

(١) إنجيل مرقس: ١٦/ ١٩].

وروىٰ البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «إن الناس يصيرون يوم القيامة جُثًى، كل أمة تتبع نبيها يقولون يا فلان اشفع، حتىٰ تنتهي الشفاعة إلىٰ النبي ﷺ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود». الجُثَىٰ جمع جُثية، وهي الشيء المجموع.

وهذه بعض الروايات التي ذكرها السيوطي في الدر المنثور:

قال رحمه الله: [وأخرج أحمد والترمذي وحسنه وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الدلائل عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] وسئل عنه أنه قال: هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي. وأخرج ابن جرير والطبراني وابن مردويه من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ أنه قال: مقام الشفاعة].

٣ ـ يقول الشيخ بجواز التبعيض علىٰ الله تعالىٰ، فقد وقف علىٰ بعض الآثار التي فيها القول عن الله تبارك وتعالىٰ بأنه «أبدىٰ عن بعضه»، فراح يثبتها ويدافع عنها، وقال: «وإن كان الإنكار لأنه لا يُقال في صفات الله لفظ البعض فهذا اللفظ قد نطق به أئمة الصحابة والتابعين وتابعيهم، ذاكرين وآثرين»[(١)]. ويذكر هذا دون دراسة للأسانيد!.

كما نقل عن القاضي أبي يعلىٰ أنه قال: «أما قوله أبدىٰ عن بعضه فهو علىٰ ظاهره، وإنه راجع إلىٰ الذات، إذ ليس في حمله علىٰ ظاهره ما يحيل

---

(١) [الفتاوىٰ الكبرىٰ: ٦/ ٤٠٩. إقامة الدليل علىٰ إبطال التحليل: ١/ ٤٣٥].

صفاته ولا ما يخرجها عما تستحق، ولا يمتنع إطلاق هذه الصفة على وجه لا يفضي إلى التجزئة والتبعيض، كما أطلقنا تسمية يد ووجه لا على وجه التجزئة والتبعيض»[1]. ولم يعترض عليه.

ولا يمتنع عنده أن نقول «أبدى عن بعضه»، وأنه «على ظاهره»، وأنه «راجع إلى الذات»، وأنه «على وجه لا يفضي إلى التجزئة والتبعيض»، فتأمل واعجب!!.

والأثر المروي في هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما في سنده عمرو بن عثمان الكلابي، وهذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال عنه أبو حاتم الرازي: كان شيخاً أعمى بالرقة يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكرة. وضعفه العُقيلي والدارقطني، وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث. ومثل هذا الإسناد عنده ـ سامحه الله ـ حجة في العقيدة!!!.

٤ ـ لا يرى الشيخ مانعا من ذكر رواية فيها تشبيه كلام الله تعالى بالأصوات المخلوقة مع الإقرار، فقد قال: «قال أحمد: وحديث الزهري أنه قال: لما سمع موسى كلام ربه قال: يا رب هذا الكلام الذي سمعتُه هو كلامك؟. قال: نعم، يا موسى، هو كلامي، وإنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان، ولي قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك، وإنما كلمتك على قدر ما تطيق، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمِتَّ. قال: فلما رجع موسى إلى قومه قالوا: صف لنا كلام ربك. قال: سبحان الله، وهل أستطيع أن أصفه لكم؟!. قالوا:

---

(١)[الفتاوى الكبرى: ٦/ ٤١٣. إقامة الدليل على إبطال التحليل: ٥/ ٩٥].

فشبِّهه لنا. قال: أسمعتم الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها؟ فكأنه مثله»[١].

وعلق الشيخ على هذه الرواية مؤيدا ومؤكدا[٢] فقال: «هو صريح في أنه كلمه بصوت، وكان يمكنه أن يتكلم بأقوى من ذلك الصوت وبدون ذلك الصوت». كذا، ولعل النص أصله هكذا «وبأدنى من ذلك الصوت».

ومن الجدير بالتنبيه هنا هو أن موسى عليه السلام ـ حسب هذه الرواية ـ لم ينكر على من طلبوا منه أن يشبه لهم الصوت، بل وشبهه لهم!.

أقول:

ـ نسبة هذا الكلام للإمام أحمد رحمه الله غير ثابتة، والشيخ لا يتبع طريقة المحدثين بذكر سنده إلى المؤلف، ولكنه ينقل كلام الأئمة جازما ـ دون إسناد ـ موهما صحة العزو إلى المنقول عنه.

وهذا الكلام المنقول عن أحمد موجود في النسخة المنسوبة إليه والمسماة بالرد على الزنادقة والجهمية، وهي مروية من طريق أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام الخلال عن أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال عن الخضر بن المثنى عن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه، والخضر بن المثنى ترجم له ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة بروايته عن عبد الله بن أحمد ورواية الخلال عنه

(١) [الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: ٤/ ١١. درء تعارض العقل والنقل: ١/ ٣٧٧. ٢/ ٤٠٧. الفتاوى الكبرى: ٦/ ٤٣١، ٤٥٠. مجموع الفتاوى: ٦/ ١٥٤].

(٢) [في الفتاوى الكبرى: ٦/ ٤٥٠]

فقط، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقال عنه الإمام ابن رجب الحنبلي في القواعد: «مجهول تفرد عن عبد الله بن أحمد برواية المناكير التي لا يُتابع عليها». ويرى الإمام الذهبي أن هذا الكتاب موضوع على الإمام أحمد[1]. فخِضر بن مثنى مجهول وتفرد برواية المناكير عن الإمام الثقة عبد الله بن أحمد، فروايته ضعيفة تالفة.

قال الذهبي في السير عن الرسالة التي كتبها الإمام أحمد لعبيد الله بن يحيى بن خاقان: «فهذه الرسالة إسنادها كالشمس، لا كرسالة الإصطخري، ولا كالرد على الجهمية الموضوع على أبي عبد الله، فإن الرجل كان تقيا ورعا لا يتفوه بمثل ذلك، ولعله قاله، وكذلك رسالة المسيء في الصلاة باطلة».

ومن الواضح أن كلمة «ولعله قاله» بهذه الصورة الواردة هنا في كلام الذهبي هي مقحمة في النص، مناقضة لما جاء قبلها من أن كتاب الرد على الجهمية المنسوب للإمام أحمد موضوع عليه.

ومن الغريب أن يضرب بعض الناس عن الحجة الواضحة صفحا ويتعلقوا بأن غير واحد من العلماء صححوا نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد، وهذا لا يفيدهم في هذا الموضع، فإن ثبت أنهم نصوا على تصحيحه فهناك فرق بين تصحيح نسبة أصل الكتاب وبين تصحيح نسبة النسخة التي وصلتنا.

ومن الغريب أن يتعلقوا بما نقله ابن القيم في كتاب اجتماع الجيوش

(١) [انظر: سير أعلام النبلاء: ١١/ ٢٨٦].

الإسلامية عن الخلال أنه قال «كتبت هذا الكتاب من خط عبد الله بن أحمد وكتبه عبد الله من خط أبيه»، دون نص واضح صريح عما اشتمل عليه ذلك الكتاب الذي نقله الخلال من خط عبد الله بن أحمد!، ليُعرف هل كان فيه هذا الكلام أوْ لا؟.

ـ مرسل الزهري هذا رواه البيهقي في الأسماء والصفات، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن جرير بن جابر الخثعمي عن كعب الأحبار.

وهذا النص الإسرائيلي المصدر كله إيحاء بأن كلام الله تعالى وإسماعَه لموسى عليه الصلاة والسلام هو بصوت مادي قوي، تبلغ قوته قوة عشرة آلاف لسان، وأن الله تعالى قادر على أن يتكلم بأقوى من ذلك الصوت، وأنه يمكن تشبيهه!، وذلك أنه يشبه صوت الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة!، وقد صار عند من يستدل به ـ دون التفات إلى معرفة مصدره ونقْد سنده ـ حجة في العقيدة على الرغم من كونه من الإسرائيليات!!!.

وقد روى البيهقي نحو تلك الرواية من طريقين عن علي بن عاصم عن الفضل بن عيسى عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ. وفي سند هذه الرواية علي بن عاصم الواسطي، وهو ضعيف، وكان يخطئ ويصرُّ على الخطأ فاتهمَه لذلك عدد من الأئمة بالكذب، وفيه الفضل بن عيسى الرقاشي، وقد اتفقوا على تضعيفه، وقيل فيه منكر الحديث، وقيل فيه ليس بثقة. فهذا إسناد تالف.

٥ ـ يرى الشيخ أن الأنبياء يجوز أن تقع منهم الذنوب كبيرُها وصغيرُها في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة لكن مع امتناع أن يُقروا عليها!.

قال في حديثه عن أنبياء الله ورسله الذين هم صفوة الخلق: «وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع؟، ومتنازعون في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها، أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟، أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟، وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟، والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع، والقولُ الذي عليه جمهور الناس ـ وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف ـ إثباتُ العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا والرد على من يقول إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حُررت إنما تدل على هذا القول، وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء»(١)!!.

أقول:

لم يبين الشيخ مَن هم المتنازعون في جواز وقوع الكبائر من الأنبياء؟!، ولا مَن القائلون بجواز إقرارهم عليها؟!، وما المراد بالآثار المنقولة عن السلف في هذه المسألة!.

ولا أدري مَن هم المعنيون بقوله «ومتنازعون في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها، أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟»،

(١) [الفتاوى الكبرى: ٥/ ٢٥٩. مجموع الفتاوى: ١٠/ ٢٩٢ـ٢٩٣].

هل هم من علماء المسلمين حقا؟!، وهل قال بعض علماء المسلمين بأن الرسل غير معصومين من الكبائر وهو معصومون من أن يُقروا عليها فقط؟!.

فالشيخ لا يقول بعصمة الأنبياء من فعل الذنوب صغيرها وكبيرها، والعصمة الثابتة لهم ـ عنده ـ هي العصمة من أن يقرهم الله تعالى على فعلها، فقط!!.

والقول بعدم عصمة الأنبياء من الذنوب الكبائر هو ما اشتملت عليه أسفار اليهود المحرفة، فتأمل!.

٦ ـ قال الشيخ ناقلا عن عثمان بن سعيد الدارمي ـ مع الإقرار والاحتجاج ـ في معرِض حديثه عن الله تبارك وتعالى: «ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والأرض؟»!![١].

وينبغي التنبه إلى أن هذا النص المنقول عن عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله ليس ثابتا عنه، لأنه من نسخة النقض على بشر المريسي، وفي سند النسخة من لم أجد له ترجمة[٢].

٧ ـ يرى الشيخ أنه يجوز أن نصفَ الله تعالى بأنه لا جوف له، وأن من لوازم هذه الصفة أنه يستحيل عليه التفرق وأن يخرج منه شيء، وهو يقر الاحتجاج بهذا على أنه جسم، ولكنه جسم مُصّمَت، كما يقول!!.

---

(١) [بيان تلبيس الجهمية: ١/ ٥٦٨. ٢/ ١٦٠. وفي الطبعة الأخرى: ٣/ ١١٣. ٤/ ١٦٤].

(٢) [انظر: عقائد الأشاعرة وجولة جديدة من الحوار: ص ١٢٧].

المُصْمَت: الذي لا جوف له، كالحجر مثلا، والمُصْمَت من الأقفال ونحوها: المبهم المغـمَض فتحه، والمُصْمَت من الألوان: الخالص الذي لا يخالطه غيره.

والقول بأنه له جوف أو لا جوف له هذا من صفات الأجسام، والقائل بهذا أو ذاك غارق في بحر التجسيم لله تبارك وتقدس.

فقد قال الشيخ سامحه الله: «والاسم الصمد فيه للسلف أقوال متعددة، قد يُظن أنها مختلفة، وليس كذلك، بل كلها صواب، والمشهور منها قولان: أحدهما أن الصمد هو الذي لا جوف له، والثاني أنه السيد الذي يُصمد إليه في الحوائج، والأول هو قول أكثر السلف من الصحابة والتابعين وطائفة من أهل اللغة، والثاني قول طائفة من السلف والخلف وجمهور اللغويين، والاشتقاق يشهد للقولين جميعا وهو على الأول أدل»!!![(١)].

وقال: [وقد رووا بالأسانيد الثابتة عن الصحابة والتابعين في الصمد «الذي لا جوف له»، وهذه الصفة تستلزم امتناع التفرق عليه وأن يخرج منه شيء، إذ ذلك ينافي الصمدية، وهو ما احْتُـج به في أنه جسم مُصْمَت»][(٢)].

الله تبارك وتعالى يصف نفسه بأنه الصمد، والشيخ يصفه بأنه المُصْمَت!.

---

(١) [مجموع الفتاوى: ١٧/ ٢١٤ ـ ٢١٥. بيان تلبيس الجهمية: ١/ ٥١١، وفي الطبعة الأخرى: ٣/ ٥٤ـ٥٥].

(٢) [بيان تلبيس الجهمية: ١/ ٤٨ـ٤٩، وفي الطبعة الأخرى: ٢/ ٥٠ـ٥١].

أقول: فيما تقدم من كلام الشيخ نجد أنه يجوِّز أن نصف الله تعالى بأنه لا جوف له، وأن هذا هو أرجح الأقوال عنده في تفسير اسم الله الصمد، وأن هذا القول مروي بالأسانيد الثابتة عن الصحابة رغم أنه لم يصحَّ عن أي واحد من الصحابة!!، كما نجد عنده أن من لوازم هذه الصفة أنه يستحيل عليه التفرق وأن يخرج منه شيء، وكأنه ذرات مجتمعة لكنها غير قابلة للانفصال عن بعضها!، ثم هو يقر الاحتجاج بهذا على أنه جسم!، ولكنه جسم مُصْمَت!، كما يقول.

وقوله «والاشتقاق يشهد للقولين جميعا وهو على الأول أدل» جناية كبيرة على اللغة العربية ومعاجمها، لأن مشتقات لفظ الصمد تدل على أن المعنى هو السيد الذي تُصمد إليه الحاجات، وليس فيما ذكروا من اشتقاقات لفظة الصمد أي دلالة على معنى أنه لا جوف له البتة، فضلا عن أن تكون أكثر دلالة عليه.

وتفسير الصمد بأنه الذي لا جوف له تسرب إلى بعض التابعين رحمهم الله وغفر لهم، على خلاف الاشتقاق اللغوي، ثم تمَّ إقحامه على كتب اللغة، ثم تمَّ ترجيحه ـ عند بعض الناس ـ على المعنى الذي يشهد له الاشتقاق!!.

وقال الشيخ سامحه الله: «أما القول بأنه سبحانه مركب مؤلف من أجزاء وأنه يقبل التجزؤ والانقسام والانفصال فهذا باطل شرعا وعقلا، فإن هذا ينافي كونه صمدا، وسواء أريد بذلك أنه كانت الأجزاء متفرقة ثم

اجتمعت أو قيل إنها لم تزل مجتمعة لكن يمكن انفصال بعضها عن بعض، كما في بدن الإنسان وغيره من الأجسام، فإن الإنسان وإن كان لم يزل مجتمع الأعضاء لكن يمكن أن يُفرق بين بعضه من بعض، والله سبحانه منزه عن ذلك، ولهذا قدمنا أن كمال الصمدية له، فإن هذا إنما يجوز على ما يجوز أن يفنى بعضه أو يُعدم، وما قبِل العدم والفناء لم يكن واجب الوجود بذاته ولا قديما أزليا، فإن ما وجب قِدمه امتنع عدمُه، وكذلك صفاته التي لم يزل موصوفا بها وهي من لوازم ذاته، فيمتنع أن يُعدَم اللازم إلا مع عدم الملزوم، ولهذا قال من قال من السلف الصمد هو الدائم وهو الباقي بعد فناء خلقه، فإن هذا من لوازم الصمدية، إذ لو قبِل العدم لم تكن صمديته لازمة له بل جاز عدم صمديته فلا يبقى صمدا، ولا تنتفي عنه الصمدية إلا بجواز العدم عليه، وذلك محال، فلا يكون مستوجبا للصمدية إلا إذا كانت لازمة له، وذلك ينافي عدمَه، وهو مستوجب للصمدية، لم يصرْ صمدا بعد أن لم يكن، تعالى وتقدس، فإن ذلك يقتضي أنه كان متفرقا فجُمع وأنه مفعول مُحْدَث مصنوع، وهذه صفة مخلوقاته، وأما الخالق القديم الذي يمتنع عليه أن يكون معدوما أو مفعولا أو محتاجا إلى غيره بوجه من الوجوه فلا يجوز عليه شيء من ذلك، فعُلم أنه لم يزل صمدا ولا يزال صمدا، فلا يجوز أن يقال كان متفرقا فاجتمع ولا أنه يجوز أن يتفرق، بل ولا أنْ يخرج منه شيء ولا يدخلَ فيه شيء، وهذا مما هو متفق عليه بين طوائف المسلمين»[1].

---

(١) [مجموع الفتاوى: ١٧/ ٢٩٧ـ٢٩٨].

آثرتُ أن أنقل هذا النص بتمامه من كلام الشيخ للتعريف بنوع من طريقته في التحدث عن عقيدته، فهو قد يبين بطلان أمر واضح قطعي البطلان بتطويل وإعادة وتكرار، ويسكت عن قرينه الباطل رغم كونه واضحا قطعي البطلان كذلك، وكأنه يشير بذلك إشارة خفية إلى ما يعتقده من صحته، على الرغم من أن المقام يتطلب البيان، والسكوت في معرِض البيان بيان.

فهو يعلن بوضوح أن «القول بأنه سبحانه مركَّب مؤلَّف من أجزاء وأنه يقبل التجزؤ والانقسام والانفصال فهذا باطل شرعا وعقلا، وسواء أريد بذلك أنه كانت الأجزاء متفرقة ثم اجتمعت أو قيل إنها لم تزل مجتمعة لكن يمكن انفصال بعضها عن بعض».

وكأنه يشير بذلك إلى جواز أن يُقال عن الله تعالى إنه أجزاء مجتمعة وإنها لا تقبل التجزؤ والانقسام!!، لأنه لو كان قائلا باستحالة هذا على الله تعالى لقال «إن القول بأنه سبحانه مركب مؤلف من أجزاء فهذا باطل شرعا وعقلا» دون أن يضع لها قيودا، لكنه قيد بطلان ذلك بما إذا قال القائل «وأنه يقبل التجزؤ والانقسام والانفصال»!!.

وفي هذا التقييد إشارة واضحة منه إلى أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو أجزاء مجتمعة لكنه غير قابل للتجزؤ والانقسام والانفصال!، وأن الأجزاء لم تزل مجتمعة، أي لم تكن متفرقة ثم اجتمعت، وأنه لا يمكن انفصال بعضها عن بعض!!.

ويبدو أن كل هذا من أجل تسويغ القول بالتجسيم، فقد قال في بيان رأيه في أن التجسيم غير مذموم: «ولم يذمَّ أحد من السلف أحدا بأنه مجسم، ولا ذموا المجسمة»[(١)].

والقول عن الله تبارك وتعالى إنه جسم مُصْمَت هو قول الرافضي المشبِّه هشام بن الحكم. قال المطهر بن طاهر المقدسي في كتاب البدء والتاريخ في معرِض كلامه عن الله تبارك وتعالى: «وزعم هشام بن الحكم وأبو جعفر الأحول الملقب بشيطان الطاق أنه جسم محدود متناه، وقال هشام هو جسم مُصْمَت، ليس بمجوَّف ولا متخلخل». تعالى ربنا وتقدس عن هذا علوا كبيرا.

٨ ـ يرى الشيخ أن الله تعالى عالٍ على كل موجود وبعضُه أعلى من بعض!!، فقد قال في حديثه عن الله تبارك وتعالى: «فإن مقصودنا أن لا يكون غيرُه أعلى منه، بل هو عالٍ على كل موجود، ثم بعد ذلك إذا قدَّرتَ أنه ما منه شيء إلا وغيره منه أعلى منه لم يقدحْ هذا في كماله، فإنه لم يَعْلُ على شيء منه إلا ما هو منه، لا مِن غيره، وأيضا فإن مثل هذا لا بد منه، والواجب إثبات صفات الكمال بحسب الإمكان، وأيضا فإن مثل هذا كمال في العلو، ولا يقدح في العالي أن يكون بعضه أعلى من بعض إذا لم يكن غيره عاليا عليه»[(٢)].

فهو يتكلم عن الله جل وعلا وكأنه ذرات مجتمعة وبعضها أعلى من

---

(١) [بيان تلبيس الجهمية: ١/ ١٠٠، وفي الطبعة الأخرى: ٢/ ١٠٥].

(٢) [درء تعارض العقل والنقل: ٣/ ٢٩٣].

بعض، وأنه لا يعلو على شيء منه إلا ما هو منه!!، وتأمل قوله «ولا يقدح في العالي أن يكون بعضه أعلى من بعض إذا لم يكن غيره عاليا عليه». تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

٩ ـ يذكر الشيخ بعض الروايات التي تشتمل على تشبيه الخالق جل وعلا بخلقه في معرض القبول والاحتجاج، ومن ذلك نقله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال عن السماء والأرض في يد الله جل وعلا: «يقبض عليهما فما يُرى طرفاهما بيده». وفي لفظ عنه: «ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن بيد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم». ثم يقول الشيخ: وهذه الآثار معروفة في كتب الحديث![1].

فأما القول الأول المنسوب لابن عباس «يقبض عليهما فما يُرى طرفاهما بيده» فلم أقف عليه مرويا بسند، ووجدته في تفسير مقاتل بن سليمان البلخي بلا إسناد، قال مقاتل: قال ابن عباس: «يقبض على الأرض والسماوات جميعاً فما يُرى طرفها من قبضته». وإيراد هذا الأثر من تفسير مقاتل بن سليمان ـ وهو كذاب متهم بالتشبيه ـ وحشْرُه مع الصحاح ومحاولة تثبيته بقوله «وهذه الآثار معروفة في كتب الحديث» أمر يدعو إلى العجب!!.

وأما القول الثاني المنسوب لابن عباس فرواه الطبري في التفسير عن محمد بن بشار عن معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال: «ما

(١) [مجموعة الرسائل والمسائل: ٤/ ١١٧].

السماوات السبع والأرضون السبع في يد الله إلا كخردلة في يد أحدكم». معاذ بن هشام صدوق ثقة فيه لين، فالسند لين، وهو بكلام أهل الكتاب أشبه. ومثل هذا الإسناد لا يصلح للاحتجاج به في العقائد.

ورواه ابن أبي شيبة عن الحسن بن موسى، وابنُ منده في الرد على الجهمية وابنُ شاذان في كتاب تفسير مجاهد من طريقين عن آدم بن أبي إياس، كلاهما عن حماد بن سلمة عن أبي سنان عيسى بن سنان عن وهب بن منبه أنه قال: «ما الخلق في قبضة الله إلا كخردلة ههنا من أحدكم». عيسى بن سنان ضعيف.

١٠ ـ يرى الشيخ أن الذي يجب على كل مؤمن الإيمانُ به وإن لم يفهم معناه ليس مقتصرا على ما في الكتاب والسنة، وقال: «فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمانُ به وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يُوجد عامته منصوصا في الكتاب والسنة»[١].

وهذا يعني أن العقيدة الإسلامية ليست مكتملة في الكتاب ولا في السنة!!، وأن من يقتصر على العقيدة الثابتة فيهما ليس محققا للإيمان بكل ما يجب عليه أن يؤمن به!، لأنه يرى أن ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها يجب على كل مؤمن الإيمانُ به وإن لم يفهم معناه وإن لم يكن منصوصا عليه في الكتاب والسنة!.

---

(١) [الرسالة التدمرية ص ٤٥. مجموع الفتاوى: ٣/ ٤١].

وهذا مخالف لقوله تعالى ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، وإذا كانت العقيدة لم تكن قد اكتملت في ذلك اليوم فما الذي اكتمل؟!!.

ومثل هذا يفتح بابا واسعا للأقوال التي لا دليل عليها من نصوص الكتاب والسنة فيُقالَ فيها إن هذا قول السلف!.

ولعل مما يجب الإيمان به ـ عنده ـ وإن لم يكن ثابتا في الكتاب والسنة ما تقدم من المسائل التي يقول عنها بأنها من مذهب السلف، ومن ذلك:

فعلى مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأنه يوجد غيرُ الله معه في الأزل!، لأنه ينكر أن الله كان ولم يكن شيء غيره.

وعلى مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بمدلول الأثر ـ الذي يقبل الشيخ سنده ولا يعترض عليه ـ وهو المروي عن مجاهد بن جبر رحمه الله، والذي ورد فيه أن الله تعالى يُقعِد نبينا محمدا ﷺ معه على العرش!، فقد قال: «وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه ويتلقونه بالقبول»!!.

وعلى مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأن الله تعالى «أبدى عن بعضه»!.

وعلى مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأن الله تعالى يتكلم بصوت مادي مسموع وأنه يمكن تشبيهه بصوت الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة!.

وعلى مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأن الأنبياء والرسل ليسوا معصومين عن فعل الصغائر والكبائر ـ باستثناء موضوع التبليغ عن الله تعالى ـ لكنهم لا يُقرون على ذلك.

وعلى مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأن الله تعالى لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته!.

وعلىٰ مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأن الله تعالىٰ لا جوف له! وأنه جسم مُصْمَت!.

وعلىٰ مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأن الله تعالىٰ عالٍ علىٰ كل موجود وبعضه أعلىٰ من بعض!!.

وعلىٰ مذهبه يجب أن يؤمن المسلم بأن الله تعالىٰ يقبض علىٰ السموات والأرض فما يُرىٰ طرفاهما بيده!. تعالىٰ الله عن ذلك كله علوا كبيرا.

خلاصة البحث:

أن هذه الأقوال التي تقدمت هي من بدع الاعتقاد، وأنه يجب أن تُجتنب.

وأنه يجب التريث في قبول أقوال الشيخ، وخاصة في العقيدة، بحيث يجب أن لا يُقبل من أقواله شيء إلا إذا أيده دليل من كتاب الله تعالىٰ أو سنة نبيه ﷺ الثابتة عنه.

وأنه لا يجوز قبول حكمه علىٰ أحد بالابتداع، إلا إذا ثبت ذلك بدليل من كتاب أو سنة ثابتة، لأنه هو نفسَه عنده أقوال بدعية، فقد يكون حكمه بذلك علىٰ غيره بسبب أنه يخالفهم في تلك المعتقدات.

ـ وفي ختام هذا المبحث أقول: لعل الشيخ كان يكتب ما يكتب وهو لا يقصد المدلولات الظاهرة من تلك البدع الاعتقادية، وأسأل الله تعالىٰ المغفرة لي وله ولسائر المسلمين علىٰ حسن القصد وصلاح النية إن شاء الله.

ومن حقي على كل أخ عالم مخلص يظهر له في كلامي شيء من الخلل أن ينصحني بما هو الحق المؤيد بالدليل، فإن الدين النصيحة.

وكتبه صلاح الدين الإدلبي في مجالس متباعدة، آخرها يوم الأحد ١٩/ ٥/ ١٤٣٤، الموافق ٣١/ ٣/ ٢٠١٣ سوى بعض الإضافات والتنقيحات. والحمد لله الذي بنعمته وعونه وتوفيقه تتم الصالحات.

بدعة المرجئة والإرجاء:

كثر الكلام عن الإرجاء والمرجئة في هذه الأوقات الصعبة في بلاد الشام، حيث يريد كثير من الناس أن يستبيحوا حرمات المسلمين بالقتل والجلد بدعوى أن هؤلاء ليسوا على السنة!!.

من بدع الاعتقاد التي ظهرت في المجتمع الإسلامي في عصر السلف منذ وقت مبكر بدعة المرجئة، وهم فرقة من المسلمين الذين ابتدعوا في العقيدة، وهي من شر الفرق، وبدأ ظهورها في زمن التابعين، فأنكر عليها السلف والخلف أشد الإنكار.

قال ابن تيمية رحمه الله: «قال قتادة: إنما حدث الإرجاء بعد فتنة ابن الأشعث». أي بعد قيام عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث وجمعٍ كبير من سادات التابعين رحمهم الله على الحجاج بن يوسف الثقفي سنة ٨٢.

تدل النصوص المنقولة في ذم المرجئة على أنهم تمسكوا بنصوص الوعد وعطلوا نصوص الوعيد، وفسروا الإيمان المنجي من عذاب الله ـ تبعا لذلك ـ بأنه إيمان القلب وإن لم يكن معه عمل!!، كأنهم يرون فعل المأمورات واجتناب المحظورات نافلة من النوافل!!.

وهذه بعض النصوص التي تتبين فيها بدعتهم وإنكار الأئمة عليهم:

ـ روىٰ ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة من طريقين عن أحمد ابن حنبل رحمه الله أنه قال: حدثنا خالد بن حيان قال حدثنا معقل بن عبيد الله العبسي قال: قدم علينا سالم الأفطس بالإرجاء، فعرضه، فنفر منه أصحابنا نفورا شديدا، فحججتُ، فدخلتُ علىٰ عطاء بن أبي رباح في نفر من أصحابي، فأخبرته أن قوما قِبَلنا قد أحدثوا وتكلموا وقالوا **إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين**، فقال: أوَليس الله عز وجل يقول ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]؟!، فالصلاة والزكاة من الدين. فقلت: إنهم يقولون ليس في الإيمان زيادة!. فقال: أوَليس قد قال الله فيما أنزل ﴿ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم﴾؟!. قال: ثم قدمتُ المدينة فجلست إلىٰ نافع، فذكرت له قولهم، قلت إنهم يقولون: نحن نقر بأن الصلاة فريضة ولا نصلي، وأن الخمر حرام ونحن نشربها، وأن نكاح الأمهات حرام ونحن نفعل ذلك. فنتر يده من يدي وقال: من فعل هذا فهو كافر.

هذا وقد نقل ابن تيمية هذا النص عن ابن حنبل مع الإقرار. [خالد بن حيان الرقي صدوق ثقة فيه لين مات سنة ١٩١. معقل بن عبيد الله العبسي حراني صدوق ثقة فيه لين مات سنة ١٦٦]. فالسند لا بأس به.

وعطاء بن أبي رباح من سادات التابعين بمكة، مات سنة ١١٤.

قف عند قول أولئك المرجئة «إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين».

قد يقول قائل: إن نافعا كفرهم في هذا النص المنقول فهل هم كفار؟!. أقول: من كان عنده الحد الأدنى من الإيمان ولم يعمل حسنة قط فالنبي ﷺ لم يخرجه من دائرة الإيمان، ولكن الحد الأدنى من الإيمان يقتضي أن يكون في القلب تعظيم لله وخضوع لأمره وإن لم يتحقق العمل في الواقع، والذين كفَّرهم نافع رحمه الله يظهر من طريقة جوابهم أنهم مستكبرون على الله تعالى وأنه ليس في قلوبهم تعظيم له ولا خضوع، فلهذا كفرهم.

- وروى إسحاق بن راهويه في مسنده عن العلاء بن عبد الجبار عن نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة أنه قال: يقولون إيمان فلان كإيمان فلان!، أترون إيمان فهدان مثل إيمان جبريل؟!. وكان فهدان رجلا متهما بالشراب. [العلاء بن عبد الجبار صدوق. نافع بن عمر الجمحي ثقة ثبت].

وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة مكي من ثقات التابعين وخيارهم، مات سنة ١١٧.

- ومما يدل على استهانة المرجئة بأمر المعاصي ما رواه أبو داود الطيالسي والبخاري في صحيحه وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم عن شعبة عن زبيد اليامي أنه أتى أبا وائل شقيقَ بن سلمة لما ظهرت المرجئة يشكو له الحال، فروى له عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «سباب المؤمن فسق وقتاله كفر». قال ابن حجر في فتح الباري: وعُرف من هذا مطابقة جواب أبي وائل للسؤال عنهم، كأنه قال كيف تكون مقالتهم حقا والنبي ﷺ يقول هذا؟!.

وأبو وائل شقيق بن سلمة كوفي من ثقات التابعين وخيارهم، مات سنة ٨٣.

ـ وروى الطبري في تهذيب الآثار من طريق سلام بن أبي مطيع أنه قال: سمعت أيوب وعنده رجل من المرجئة، فجعل الرجل يقول: إنما هو الكفر والإيمان. وأيوب ساكت، فأقبل عليه أيوب فقال: أرأيت قول الله تعالى ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ٦] أمؤمنون أم كفار؟!. فسكت الرجل، فقال له أيوب: اذهب فاقرأ القرآن، فقلَّ آية في القرآن فيها ذكر النفاق إلا أخافها على نفسي. [سلام بن أبي مطيع بصري ثقة فيه لين].

يدل هذا النص على أهم مداخل الشبهة إلى فكر المرجئة، وهو توهمهم أن الاعتقاد هو أحد قسمين على معنى التمام والكمال!، فالمرء عندهم إما مؤمن تام الإيمان أو كافر تام الكفر، وحيث إن المؤمن المرتكب للمعاصي ليس كافرا تام الكفر فهو ـ عندهم ـ مؤمن تام الإيمان!!.

وقد أشار أيوب بن أبي تميمة السختياني في جوابه إلى قول الله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨]، وقوله تعالى ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [التوبة: ٨٨]،وقوله تعالى ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقوله تعالى ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٦]، وسأل أيوبُ ذلك القائلَ عن هؤلاء أمؤمنون هم أم كفار؟!، فلم يجد الرجل أمامه

سوى السكوت، حيث إن في تلك الآيات القرآنية الكريمة النصَّ الواضحَ البين على أن الذين اعترفوا بذنوبهم وقد خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا أولئك عسى الله أن يتوب عليهم، ولو كانوا كافرين لما دخلوا تحت المشيئة.

ـ وقال الخلال في كتاب السنة: قال عبد الملك: قلت لأبي عبد الله أحمد ابن حنبل: فإذا كان المرجئة يقولون إن الإسلام هو القول؟!. فقال: هم يصيِّرون هذا كله واحدا، ويجعلونه مسلما ومؤمنا شيئا واحدا **على إيمان جبريل ومستكملَ الإيمان**. قلت: فمن ههنا حجتنا عليهم؟. قال: نعم. [عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي ثقة مات سنة ٢٧٤].

يظهر من هذا النص أن اعتراض الإمام أحمد على المرجئة هو لأنهم يصيِّرون أمر الدين كله واحدا ويجعلون المصدق بالدين مسلما ومؤمنا وعلى إيمان جبريل ومستكملَ الإيمان.

ـ وروى الخطابي في كتاب الغنية عن الكلام وأهله من طريق إسحاق بن راهويه أنه قال: قدِم ابن المبارك الري، فقام إليه رجل من العباد، الظن أنه يذهب مذهب الخوارج، فقال له: يا أبا عبد الرحمن ما تقول فيمن يزني ويسرق ويشرب الخمر؟. فقال: لا أخرجه من الإيمان. فقال: يا أبا عبد الرحمن، على كِبَر السن صرتَ مرجئا؟!. فقال: لا تقبلُني المرجئة، **المرجئة تقول حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة**، ولو علمتُ أني قُبلتْ مني حسنة لشهدتُ أني في الجنة. ثم ذكر عن أبي شوذب عن سلمة بن كهيل عن هُزيل بن شرحبيل أنه قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو وُزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجح. [أبو شوذب عبد الله بن شوذب بلخي

بصري مقدسي صدوق ثقة. سلمة بن كهيل كوفي ثقة مات سنة ١٢١. هزيل بن شرحبيل كوفي ثقة مات قرابة سنة ٨٥، وروايته عن عمر مرسلة]. وروى ابن راهويه في مسنده ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة نحوا من ذلك.

ـ وقال ابن خزيمة في كتاب التوحيد: «الغالية من المرجئة التي تزعم أن النار حُرمت على من قال لا اله إلا الله». وقال: «المرجئة توهمت أن مرتكب الذنوب والخطايا كامل الإيمان».

ـ وروى ابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة عن سفيان الثوري أنه قال: اتقوا هذه الأهواء المضلة. قيل له: بين لنا رحمك الله. فقال: **أما المرجئة فيقولون: «الإيمان كلام بلا عمل!، من قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فهو مؤمنٌ مستكمل الإيمان على إيمان جبريل والملائكة وإن قتَل كذا وكذا!،** مؤمنٌ وإن ترك الغسل من الجنابة وإن ترك الصلاة!». فهو ينكر عليهم قولهم «مؤمنٌ مستكمل الإيمان»!.

ـ وقال ابن الجوزي في كتاب تلبيس إبليس: [**قالت المرجئة إن من أقر بالشهادتين وأتى بكل المعاصي لم يدخل النار أصلا**، وخالفوا الأحاديث الصحاح في إخراج الموحدين من النار، قال ابن عَقيل: «ما أشْبهَ أن يكون واضعُ الإرجاء زنديقا، فإن صلاح العالم بإثبات الوعيد واعتقاد الجزاء، فالمرجئة ـ لَمَّا لم يمْكنهم جحْدُ الصانع لما فيه من نفور الناس ومخالفة العقل ـ أسقطوا فائدة الإثبات، وهي الخشية والمراقبة، وهدموا سياسة الشرع، فهم شر طائفة على الإسلام»]. وقال ابن الجوزي: «وفي ذلك الزمان حدثت فتنة المرجئة حين قالوا لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة».

- وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ: «فلهذا عَظُم القول في ذم الإرجاء، حتىٰ قال إبراهيم النخعي: لفتنتُهم أخوفُ علىٰ هذه الأمة من فتنة الأزارقة. وقال الزهري: ما ابتُدعت في الإسلام بدعة أضر علىٰ أهله من الإرجاء. وقال الأوزاعي: كان يحيىٰ بن أبي كثير وقتادة يقولان ليس شيء من الأهواء أخوفَ عندهم علىٰ الأمة من الإرجاء. وقال شريك القاضي: هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثا، ولكن المرجئة يكذبون علىٰ الله. وقال سفيان الثوري: تركتِ المرجئة الإسلام أرق من ثوبٍ سابِري». والسابِريّ ضرّب رقيق من الثياب يُعمل بِسابور، موضعٍ بفارس.

وقال ابن تيمية: «قالت المرجئة علىٰ اختلاف فرقهم: لا تذهِب الكبائرُ وترْكُ الواجبات الظاهرة شيئا من الإيمان، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئا واحدا يستوي فيه البر والفاجر».

وقال: «أهل السنة في باب الأسماء والأحكام والوعد الوعيد وسط: بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار ويخرجونهم من الإيمان بالكلية ويكَذبون بشفاعة النبي ﷺ، وبين المرجئة الذين يقولون إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء والأعمالُ الصالحة ليست من الدين والإيمانِ ويكَذبون بالوعيد والعقاب بالكلية».

وقال: «المرجئة غلطوا من ثلاثة أوجه: أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون العملِ الذي في القلب كمحبة الله وخشيته وخوفه والتوكلِ عليه والشوق إلىٰ لقائه، والثاني: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون

تاما بدون العمل الظاهر، وهذا يقول به جميع المرجئة، والثالث: قولهم كل من كفَّره الشارع فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب بالرب تبارك وتعالى».

* الشبهة التي جعلت بعض الناس يدخِلون مَن ليسوا من المرجئة في اسم المرجئة:

ـ المرجئة يقولون بأن المؤمن المرتكب للمعاصي مؤمن تام الإيمان، بمعنى أن فعل الطاعات وترك المعاصي هو نافلة من النوافل، ولذا فقد رد عليهم الأئمة وبينوا ضلالهم، وبينوا أن المؤمن المرتكب للمعاصي هو مؤمن ناقص الإيمان، وكان مما تمخضت عنه حركة الابتداع هذه والرد عليها ـ عند بعض المتحمسين للرد ـ أن من قال بأن العمل ليس جزء من الإيمان فهو مرجئ!!.

وربما يستندون لبعض الأقوال المروية عن بعض العلماء، ومن ذلك ما رواه الطبري في تهذيب الآثار عن ابن عيينة والفضيل بن عياض أن المرجئة يقولون إن الإيمان قول بلا عمل، وقد روى ابن أبي يعلى كذلك في طبقات الحنابلة ـ بسند فيه مجاهيل ـ عن أحمد ابن حنبل أنه قال: من زعم أن الإيمان قول بلا عمل فهو مرجئ.

أقول: الذي أخرجَ العمل من دائرة الدين هو مرجئ، هذا مقطوع به، وآيات القرآن الكريم ونصوص السنة النبوية طافحة بوجوب امتثال الأوامر واجتناب المناهي مع التحذير من عقوبة المخالف، والذي قال بأن العمل هو ركن أساسي في الدين وهو من الإسلام ومن ثمرات الإيمان وإن لم يكن جزء

منه: فهذا ليس بمرجئ، والخلاف هنا في التسمية، إما أن نقول إن العمل جزء من الإسلام أو من الإيمان، ولكن القول بأن العمل جزء من الإسلام لا من الإيمان هو ما جاء في جواب النبي ﷺ لجبريل عليه السلام عندما جاء ليعلم الناس دينهم.

* إذا عُلم هذا فإني لا أعلم أن أحدا من الأشاعرة أو الماتريدية يقول إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، أو إن حسناتِنا مقبولة وسيئاتِنا مغفورة، أو إن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون العمل الذي في القلب كمحبة الله وخشيته وخوفه والتوكل عليه، أو إن مرتكب الذنوب والخطايا كاملُ الإيمان على معنى أنه ينجيه من عذاب الله، كما لا أعلم أن أحدا منهم يكذب بالوعيد والعقاب الذي أعده الله للفساق، فمن قال عن الأشاعرة أو الماتريدية إنهم مرجئة ـ بالمعنى البدعي ـ فقد قال قولا باطلا واحتمل بهتانا وإثما مبينا.

فالحذرَ الحذرَ ـ أيها المؤمنون ـ من اتهام مَن هم بريؤون من بدعة الإرجاء بأنهم مرجئة، فمن اتهم أخاه بالابتداع وليس هو كذلك فإن وزر الاتهام راجع إليه.

نسأل الله تعالى أن يحفظنا وسائرَ المسلمين من البدع والأهواء المخالفة للهدي النبوي الكريم، وأن يمن علينا بصدق الاتباع للكتاب والسنة، وأن يتوفانا على الإيمان الكامل بلا محنة.

وكتبه صلاح الدين الإدلبي في ٦/ ١٠/ ١٤٣٥، والحمد لله رب العالمين.

حديث سؤال الجارية بلفظ «أين الله؟»

رواية ودراية

بقلـم

صلاح الدين بن أحمد الإدلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان.

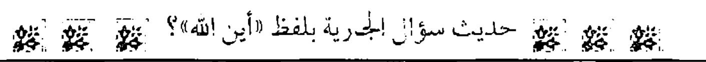
وبعد، فقد كثر القيل والقال حول تصحيح الحديث الذي فيه سؤال الجارية بكلمة «أين الله؟»، وكتب فيه عدد من الباحثين، ووددت لو أن بعض ما كُتب كان على غير الوجه الذي كُتب به، فالذي يبتغي الحق عليه الالتزام بمنهج الحق مشفوعا بسلوك سبيل حسن الخلق الذي يرتضيه الحق لأهل الحق.

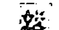
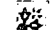
وكنت قد جمعت منذ أمد بعيد بعض طرقه بقصد إمعان النظر والكتابة فيه، وشغلتني بعد ذلك عنه الصوارف، ثم رأيت الآن أن أستزيد في جمع الطرق مع تحرير القول فيه، ومن المولى جل وعلا أستمد الهداية والعون والسداد.

وقد قسمت هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول في روايات الحديث بلفظ «أين الله؟» أو بلفظ «مَن ربكِ؟» وما في معناهما، والفصل الثاني في كلام بعض الباحثين في تصحيح الحديث بلفظ «أين الله؟» مع بعض التعليقات عليه.

وقسمت الفصل الأول إلى مطلبين: أحدهما في الروايات التي جاء فيها لفظ «أين الله؟» أو ما في معناه، والثاني في الروايات التي جاء فيها لفظ «مَن ربكِ؟» أو ما في معناه.



الفصل الأول

في روايات الحديث بلفظ «أين الله؟» أو بلفظ «مَن ربكِ؟»

وهذا الفصل ينقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: في روايات الحديث بلفظ «أين الله؟» أو ما في معناه:

حديث سؤال النبي ﷺ للجارية التي أراد اختبار إيمانها بسؤال «أين الله؟» رُوي من رواية معاوية بن الحكم السلمي، وأبي هريرة من طريقين عنه، وأبي جحيفة، وكعب بن مالك، وعكاشة بن محصن، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب مرسلا، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعمرو بن أوس عن رجل من الأنصار، وله شاهد من حديث أبي رزين:

١ ـ فأما حديث معاوية بن الحكم السلمي فرواه مسلم وأبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة وابن حنبل والبخاري في جزء القراءة وأبو داود وابن أبي عاصم في كتاب السنة وفي الآحاد والمثاني والنسائيُّ وابن الجارود وابن خزيمة في كتاب التوحيد وأبو عوانة والطحاوي في مشكل الآثار وابن حبان والطبراني في الكبير وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم واللالكائي، من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي أنه قال: وكانت لي جارية ترعى غنما لي قِبل أُحُد والجوانية، فاطلعتُ ذات يوم، فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا

رجل من بني آدم، آسَفُ كما يأسفون، لكني صككتها صكة، فأتيتُ رسول الله ﷺ، فعظَّم ذلك علي، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟. قال: ائتني بها. فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟». قالت: في السماء. قال: من أنا؟. قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة». ورواه مالك في الموطأ وعنه الشافعي في كتاب الأم عن هلال به بنحوه، إلا أنه وهِم في اسم الصحابي فقال «عن عمر بن الحكم»، بدلا من «معاوية بن الحكم».

[يحيى بن أبي كثير يمامي ثقة يدلس ويرسل ومات سنة ١٣٠ تقريبا. مالك بن أنس مدني ثقة إمام مات سنة ١٧٩ . هلال بن أبي ميمونة هو هلال بن علي بن أسامة وقد يُنسب إلى جده، مدني مات سنة ١٢٥ أو قبلها، وثقه الدارقطني ومسلمة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه وهو شيخ. ويبدو أن أبا حاتم وجد في رواياته ما يُنكر عليه فلم يوثقه ولا قال عنه كلمة صدوق، ولذا فهو في مرتبة من يُقال فيه: ثقة فيه لين. عطاء بن يسار مدني ثقة وكان صاحب قصص، ومات سنة ١٠٣، وعندي في أحاديث القصاص وقفة حتى وإن كانوا من الثقات، لما يتنابهم من احتمال طروء الأوهام أكثر من غيرهم، فهذا ثقة فيه لين. معاوية بن الحكم السلمي صحابي مات بعد سنة ٥٠، كما في تاريخ الإسلام للذهبي]. فهذا السند فيه لين.

ومن الطرائف أن حديث معاوية بن الحكم هذا رواه عن هلال بن أبي ميمونة: يحيى بنُ أبي كثير ومالك بن أنس، ورواه عن كل واحد منهما جماعة، وقد اشتغل أحد الباحثين ممن ألف جزء في تخريج هذا الحديث

بتراجم هؤلاء الرواة، وهم تسعة رووه عن يحيى، وأحد أولئك التسعة رواه عنه عشرة، كما رواه عن مالك ثمانية، واستغرقت تراجم هؤلاء جميعا أكثر من خمسين صفحة!. أما ترجمة الراوي الذي عليه مدار الحديث وليس له متابع وهو هلال بن أبي ميمونة فنقل الباحث عن الذهبي أنه ثقة مشهور واكتفى بذلك!. وهو قد وثقه ثلاثة وقال فيه أبو حاتم: يُكتب حديثه وهو شيخ.

فما فائدة عشرات المتابعات إذا كانت كل تلك الطرق ترجع إلى راو واحد عليه مدار الحديث؟!.

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة من الطريق الأول عنه فرواه ابن حنبل وأبو داود وابن خزيمة في التوحيد واللالكائي والبيهقي من طريق يزيد بن هارون، والطحاويُّ في مشكل الآثار من طريق أبي داود الطيالسي، كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أخيه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة، أن رجلا أتى النبيَّ ﷺ بجارية سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله، إن علي عتق رقبة مؤمنة!. فقال لها رسول الله ﷺ: أين الله؟. فأشارت إلى السماء بإصبعها السبابة. فقال لها: من أنا؟ فأشارت بإصبعها إلى رسول الله ﷺ وإلى السماء، أي أنت رسول الله، فقال: أعتقها.

[يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي سمعا من المسعودي بعد اختلاطه، كما في الكواكب النيرات، ووهِم من قال إن أبا داود الطيالسي سماعُه من المسعودي قبل الاختلاط].

فالإسناد من هذا الوجه ضعيف، وفيه خطأ في المتن، لأن الثابت عن

المسعودي أنه رواه عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة بلفظ «مَن ربكِ؟»، وليس بلفظ «أين الله؟»، كما سيأتي في الفقرة الثالثة من المطلب الثاني. فهذا لا اعتبار به، لأنه خطأ.

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة من الطريق الثاني عنه فرواه ابن خزيمة في التوحيد وأبو نعيم في معرفة الصحابة من طريق زياد بن الربيع، والطحاويُّ في مشكل الآثار من طريق عبد العزيز بن مسلم القسملي، وهما طريقان جيدان، كلاهما عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة، وفي الطريق الأول من هذين أن محمد بن الشريد جاء بخادم سوداء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إن أمي جعلت عليها عتق رقبة مؤمنة، هل يجزئ أن أعتق هذه؟. فقال رسول الله ﷺ للخادم: «أين الله؟». فرفعت رأسها فقالت: في السماء. فقال: من أنا؟. قالت: أنت رسول الله. فقال: أعتقها فإنها مؤمنة. وفي الطريق الثاني من هذين «أن عمرو بن الشريد»، بدلا من «محمد بن الشريد».

هكذا جاءت الرواية من طريق هذين الراويين عن محمد بن عمرو، وقد خُولفا في هذه الرواية سندا ومتنا، إذ رواها حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد الثقفي وبلفظ «مَن ربكِ؟»، وليس عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وبلفظ «أين الله؟»، وأقل ما يُقال في هذه الرواية أنها مشكوك في صحتها، وسيأتي ـ في الفقرة الأولى من المطلب الثاني إن شاء الله ـ ذكر ما يدل على أنها مرجوحة.

٤ ـ وأما حديث أبي جحيفة وهب بن عبد الله السُوائي فرواه الخطيب

البغدادي من طريق صُرَد بن حماد عن الحسن بن الحكم بن طهمان عن أبي معْدان عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنه قال: أتت رسولَ الله ﷺ امرأة ومعها جارية سوداء، الحديثَ، وفيه: فقال لها رسول الله ﷺ: «أين الله؟».

[صرد بن حماد واسطي سكن بغداد، قال فيه الخطيب: ما علمت من حاله إلا خيرا، مات سنة ٢٥٨. الحسن بن الحكم بن طهمان بصري سكن الري، قال أبو حاتم: حديثه صالح، ليس بذاك، مضطرب. أبو معدان لعله الذي قال فيه الدارقطني: اسمه عبد الله بن معدان، كوفي لا بأس به. عون بن أبي جحيفة السُّوائي كوفي ثقة مات سنة ١١٦. أبو جحيفة صحابي مات سنة ٧٤].

فهذا إسناد ضعيف، وفيه خطأ في السند والمتن، لأن الثابت عن أبي معدان أنه رواه عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن جده وبلفظ «مَن ربكِ؟»، وليس عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه وبلفظ «أين الله؟»، كما سيأتي في الفقرة الرابعة من المطلب الثاني. فهذا الإسناد لا اعتبار به، لأنه خطأ.

ورواه الطبراني في المعجم الكبير من طريق محمد بن عثمان الجزري عن سعيد بن عنبسة القطان عن أبي معدان عن عون بن أبي جحيفة به بلفظ «أين الله؟».

[محمد بن عثمان الجزري لم أجد له ترجمة. سعيد بن عنبسة القطان لم أجد له ترجمة، ولعله سعيد بن عنبسة الخزاز الرازي، وهذا متهم بالكذب].

٥ـ وأما حديث كعب بن مالك فرواه الطبراني في الكبير والأوسط من طريق عبد الله بن شبيب عن داود بن عبد الله الجعفري عن حاتم بن إسماعيل عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال: جاءت جارية ترعى غنما لي، فأكل الذئب شاة، فضربت وجه الجارية، فندمت، فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله لو أعلم أنها مؤمنة لأعتقتها. فقال رسول الله ﷺ للجارية: «من أنا؟». قالت: رسول الله. قال: «فمَن الله؟». قالت: الذي في السماء. فقال رسول الله ﷺ: «أعتقها فإنها مؤمنة».

[عبد الله بن شبيب ذاهب الحديث، يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به]. وكلمة ذاهب الحديث تعني التضعيف الشديد.

٦ ـ وأما حديث عكاشة الغنوي فرواه ابن شاهين في كتاب الصحابة من طريق زهير بن عباد عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عكاشة الغنوي أنه كانت له جارية في غنم ترعاها، ففقد منها شاة، فضرب الجارية على وجهها، ثم أخبر رسولَ الله ﷺ بفعله وقال: لو أعلم أنها مؤمنة لأعتقتها. فدعاها النبي ﷺ فقال: أتعرفينني؟. فقالت: أنت رسول الله. قال: فأين الله؟. قالت: في السماء. فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة». كما في أسد الغابة لابن الأثير والإصابة لابن حجر.

[ابن شاهين هو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين البغدادي المولود سنة ٢٩٧ والمتوفى سنة ٣٨٥، من حفاظ الحديث. زهير بن عباد كوفي ثقة فيه لين مات سنة ٢٣٨. حفص بن ميسرة العسقلاني ثقة فيه

لين مات سنة ١٨١. زيد بن أسلم مدني ثقة فيه لين مات سنة ١٣٦، وكان يرسل، ومن إرساله أنه روى عن جماعة من الصحابة ولم يسمع منهم، وهذه سَنَوَات وَفيَاتِهم: ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٧٣، ٧٤، ٨٦. عكاشة الغنوي مجهول، ذكره ابن شاهين في الصحابة لمجرد روايته هذه، ولم يذكر ما يدل على صحبته سوى إخباره هو عن نفسه].

فهذا إسناد لم يذكر مَن نقله لنا أسماء الرواة بين ابن شاهين وبين زهير بن عباد، وهم اثنان على الأقل، وفيه ثلاثة من الرواة كل واحد منهم ثقة فيه لين، وزيد بن أسلم كان يرسل ولم يصرح بالسماع فالسند في حكم المنقطع، وعكاشة الغنوي مجهول، وهو ـ لمجموع هذه الأسباب ـ ضعيف جدا.

٧ ـ وأما حديث عكرمة عن ابن عباس فرواه البزار ـ كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ـ من طريق سعيد بن المرزبان عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ «أين الله؟». [سعيد بن المرزبان ضعيف متروك مدلس]. فهذا السند ضعيف جدا.

هذا وقد اقتصر بعض الباحثين على أن سعيد بن المرزبان ضعيف مدلس، وهذا يقتضي شيئا من التفصيل في حاله:

سعيد بن المرزبان هو أبو سعد البقال الكوفي المتوفى سنة بضع وأربعين ومئة، قال عنه أبو زرعة: لين الحديث مدلس كان لا يكذب. وقال الساجي: صدوق فيه ضعف. وضعفه ابن عيينة والعجلي وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان والنسائي مرة وابن عدي. وقال ابن حبان: كثير الوهَم فاحش الخطأ. وقال أبو داود: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن معين: ليس بشيء، لا يُكتب حديثه. وقال النسائي مرة: ليس بثقة ولا يُكتب حديثه. وقال عمرو بن علي الفلاس: ضعيف الحديث متروك الحديث.

فإن قيل: أليس قد وثقه أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد بن محمد؟!. فالجواب أن أبا هشام الرفاعي ليس من علماء الحديث أصلا، فلا يؤخذ بتوثيقه، فكيف وهو راو ضعيف يسرق الحديث؟!.

فإن قيل: أليس قد وثقه وكيع وهو من الأئمة الكبار؟!. فالجواب أن وكيعا ثقة إمام، ولكنه لم يوثق سعيد بن المرزبان، وإنما وثق شيخه، فقد روىٰ العُقيلي في كتاب الضعفاء الكبير عن وكيع أنه سئل عنه فقال: كان يروي عن أبي وائل، وكان أبو وائل ثقة.

ولا بد من التوقف مليا عند هذه الكلمات التي قيلت في تضعيف سعيد بن المرزبان: ليس بثقة، منكر الحديث، متروك، متروك الحديث، لا يُكتب حديثه. فهذا تضعيف شديد، ومن القصور أن نكتفي بتضعيف مثل هذا الراوي وقد قيلت فيه مثل هذه الكلمات من ستة من الأئمة النقاد.

٨ ـ وأما حديث ابن عمر فرواه الحارث بن أبي أسامة عن الخليل بن زكريا عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني علي نسمة أن أعتقها، وإن هذه الجارية أعجمية، فيجوز لي أن أعتقها؟. فقال لها: «أين ربك؟». قالت: في السماء. قال: من أنا؟. قالت: أنت رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: أعتقها فإنها مؤمنة. [الخليل بن زكريا متروك الحديث متهم بالكذب].

٩ ـ وأما حديث عمرو بن أوس عن رجل من الأنصار فرواه عبد الرزاق عن أبي بكر ابن محمد عن محمد بن عمرو عن عمرو بن أوس عن رجل من الأنصار أن أمه هلكت وأمرته أن يعتق عنها رقبة مؤمنة، فقال لها النبي ﷺ: «أين الله؟». الحديثَ. [أبو بكر ابن محمد هو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة، مدني متروك الحديث متهم بالكذب والوضع، مات سنة ١٦٢].

١٠ ـ وأما مرسل يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب فرواه أبو أحمد العسال في كتاب السنة من طريق أسامة بن زيد عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أنه قال: جاء حاطب إلى رسول الله بجارية له فقال: يا رسول الله إن علي رقبة فهل تجزئ هذه عني؟. قال: «أين ربكِ؟». فأشارت إلى السماء، فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة». كما في التلخيص الحبير لابن حجر.

[أبو أحمد العسال هو محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني المتوفى سنة ٣٤٩، من حفاظ الحديث. أسامة بن زيد الليثي مدني صدوق فيه لين مات سنة ١٥٣. يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب مدني ثقة مات سنة ١٠٤. حاطب بن أبي بلتعة صحابي مات سنة ٣٠].

فهذا إسناد لم يذكر مَن نقله لنا أسماء الرواة بين العسال وبين أسامة بن زيد الليثي، وهم ثلاثة على الأقل، وأسامة هذا صدوق فيه لين، ثم إن السند مرسل، فيحيى بن عبد الرحمن بن حاطب تابعي لم يدرك زمن القصة، ولو قُدر أنه رواها عن جده حاطب فيكون فيه هنا انقطاع، لأنه لم يدرك جده، وهو ـ لمجموع هذه الأسباب ـ ضعيف جدا.

١١ ـ وأما الشاهد المتضمن للسؤال عن الله جل وعلا بلفظ «أين» فهو ما رواه أبو داود وابن حنبل والترمذي وابن ماجه وابن أبي عاصم في السنة والطبري في التفسير وفي التاريخ وابن حبان والطبراني في الكبير والبيهقي في الأسماء والصفات من ستة طرق عن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حُدُس عن أبي رزين العُقيلي أنه قال: قلت: يا رسول الله، أين كان ربنا عز وجل قبل أن يخلق السماوات والأرض؟. قال: «كان في عَماء، ما فوقه هواء، وما تحته هواء، ثم خلق العرش على الماء». وفسروا العَماء بالسحاب.

[يعلى بن عطاء العامري الليثي طائفي ثقة مات سنة ١٢٠. وكيع بن حُدُس طائفي لم أجد أنه روى عن سوى أبي رزين ولا روى عنه سوى يعلى بن عطاء، قال ابن قتيبة في كتاب اختلاف الحديث: غير معروف. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه في مشاهير علماء الأمصار: من الأثبات. وقال ابن القطان: مجهول الحال].

وكيع بن حُدُس ليس معروفا برواية الحديث، وإذا كان لم يرو إلا عن راو واحد ولم يرو عنه إلا راو واحد وقال فيه ابن قتيبة لا يُعرف فهو مجهول، وتوثيق ابن حبان إياه غير مقبول، لما عُرف من تساهله، فهذا الحديث ضعيف.

وهو منكر المعنى، فقد كان الله جل وعلا ولم يكن شيء غيره، كما ثبت في الحديث الصحيح، فلا يجوز رواية المنكرات في صفات الله تعالى.

المطلب الثاني: في روايات الحديث بلفظ «مَن ربكِ؟» أو ما في معناه:

حديث سؤال النبي ﷺ للجارية التي أراد اختبار إيمانها بسؤال «مَن ربكِ؟» أو ما في معناه رُوي من رواية الشريد بن سويد وأبي هريرة وعتبة بن مسعود وعبد الله بن عباس، ومن مرسل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة:

١ ـ فأما حديث الشريد بن سويد فرواه ابن حنبل والنسائي وابن الأعرابي في معجمه وابن حبان والطبراني في الكبير وأبو نعيم في معرفة الصحابة والبيهقي، من ثلاثة طرق عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد الثقفي أن أمه أوصت أن يعتقوا عنها رقبة مؤمنة، فسأل رسولَ الله ﷺ عن ذلك فقال: عندي جارية سوداء نوبية فأعتقُها عنها؟. فقال: ائت بها. فدعوتها، فجاءت، فقال لها: «مَن ربكِ؟». قالت: الله. قال: من أنا؟. قالت: أنت رسول الله. قال: أعتقها فإنها مؤمنة.

مما يحسُن إيراده هنا أن النسائي وابن الأعرابي وابن حبان والطبراني والبيهقي رووا هذا الحديث من أربعة طرق عن أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك عن حماد بن سلمة به بلفظ «مَن ربكِ؟»، ورواه الدارمي في السنن عن أبي الوليد الطيالسي به بلفظ «أتشهدين أنْ لا إله إلا الله؟»، وهذا من الرواية بالمعنى حيث لا تغيير في المعنى، والأداء بالمعنى هنا هو من أبي الوليد الطيالسي أو من الدارمي.

[حماد بن سلمة بصري ثقة إمام تغير حفظه لما كبر ومات سنة ١٦٧.
محمد بن عمرو بن علقمة مدني صدوق فيه لين، ومات سنة ١٤٥، وربما كان تليينه هو في رواياته عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فقد سئل يحيى بن معين عنه فقال: ما زال الناس يتقون حديثه. قيل له: وما علة ذلك؟. فقال: «كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه» أو قال «من روايته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة»]. ووَفيَات الرواة الذين رووا عن حماد هذا الحديث هي هكذا: ٢٠٧، ٢١٠، ٢٢٧، ولعل الراويين الأولين من هؤلاء قد أدركا حمادا قبل كبر سنه.

تقدمتْ ـ في الفقرة الثالثة من المطلب الأول ـ رواية زياد بن الربيع وعبد العزيز بن مسلم لهذا الحديث عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الصحابي، وفيها تسميته بأبي هريرة، وفيها أن السائل عن حكم المسألة هو محمد بن الشريد أو عمرو بن الشريد، وأن اللفظ النبوي هو «أين الله؟».

وجاءت هنا رواية حماد بن سلمة لهذا الحديث عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الصحابي، وفيها تسميته بالشريد بن سويد، وفيها أن السائل عن حكم المسألة هو الشريد بن سويد نفسه، وأن اللفظ النبوي هو «مَن ربكِ؟».

وللترجيح بين الروايتين وما فيهما من الاختلاف لا بد أن نعلم أن روايات محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة هي مظِنة لوقوع الوهَم فيها من محمد بن عمرو، ويبدو أن هذا قد تأكد هنا في رواية زياد بن الربيع وعبد العزيز بن مسلم عنه، والتي جاء فيها التخليط في تسمية الصحابي، إذ

لا يُعرف للشريد ولد اسمه محمد، وعمرو بن الشريد هو تابعي معروف وليست له صحبة أصلا، وإذا كان فيها مثل هذا الخلل فهذا يرجح أنها من أوهامه، ولعله وهم فيها سندا ومتنا.

وأما روايته للحديث عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد فالظاهر أنها ليست من الأوهام، لأنها ليست من روايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولسلامتها مما اعترىٰ الرواية الأولىٰ من الخلل، وإذا كان ذلك كذلك فهذا يعني أن هذه الرواية من طريق حماد بن سلمة عنه لا بأس بها، وهي قد جاءت بلفظ «مَن ربكِ؟». فحديث الشريد بن سويد إسناده حسن.

إشكال وجواب حول احتمال إعلال هذا الحديث بالإرسال:

قال أبو نعيم بعد رواية حديث الشريد في كتاب معرفة الصحابة: «ورواه أبو معاوية وعبد العزيز بن مسلم عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلا». وهذا يعني أنه إذا صح هذان الطريقان بالإرسال فهما يعلان طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة بالوصل، مما يعني أنه ليس بصحيح لا عن أبي هريرة ولا عن الشريد.

والجواب هو أن أبا نعيم قد علق ما أشار إليه من الروايتين المرسلتين ولم يذكر لنا من طريق مَن عن كل واحد منهما، وفي بعض هذا نظر، فإن رواية عبد العزيز بن مسلم رواها الطحاوي في مشكل الآثار عن ابن أبي داود عن عيسىٰ بن إبراهيم البركي عن عبد العزيز بن مسلم عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة. [شيخ الطحاوي هو إبراهيم بن سليمان بن أبي داود البرلسي صدوق ثقة مات سنة ٢٧٠. عيسىٰ بن إبراهيم البركي بصري

صدوق ثقة فيه لين مات سنة ٢٢٨]. فليس السند فيها مرسلا، بل هو موصول، وحيث إن أبا نعيم لم يذكر سنده إلى عبد العزيز بن مسلم فلا يمكن معارضة الطريق الموصول الذي رواه الطحاوي بما جاء معلقا عند أبي نعيم، لأن سند أبي نعيم لو عرفنا رجاله قد لا يكون أصح من السند الذي جاء عند الطحاوي.

ولو صح إسناد الرواية المعلقة عند أبي نعيم عن أبي معاوية عن محمد بن عمرو بالإرسال فإنها ـ بانفرادها ـ لا تعل الرواية الموصولة التي جاءت من ثلاثة طرق عن محمد بن عمرو بالوصل. وبهذا سقطت شبهة إعلال هذه الرواية بالإرسال.

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة فرواه ابن خزيمة في التوحيد عن بحر بن نصر عن أسد بن موسى، والطبرانيُّ في المعجم الكبير والأوسط عن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجي عن عبد الله بن رجاء الغداني، كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة به بلفظ «مَن ربكِ؟». وكذلك رواه الحارث بن أبي أسامة عن عاصم بن علي عن المسعودي عن عون بن عبد الله عن أبي هريرة، وعن عاصم بن علي عن بعض أصحابه عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة.

[بحر بن نصر مصري ثقة. أسد بن موسى بصري صدوق ثقة نزيل مصر، لعله سمع من المسعودي قبل الاختلاط، لأنه بصري ولم يُذكر فيمن سمعوا منه بعد اختلاطه. إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجي ثقة. عبد الله

بن رجاء بصري صدوق ثقة كثير التصحيف، ذكره ابن الكيال فيمن سمعوا من المسعودي قبل الاختلاط. عاصم بن علي واسطي صدوق فيه لين سمع من المسعودي بعد الاختلاط، وروايته هنا ـ من حيث المتن ـ مقبولة، لأنها جاءت على وَفق رواية الراويين المتقدمين. عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي كوفي ثقة أصابه الاختلاط، فمن سمع منه قبل ذلك فروايته صحيحة، ومات سنة ١٦١. عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود كوفي ثقة مات سنة ١١٥ تقريبا. عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود مدني ثقة مات سنة ٩٨ تقريبا. أبو هريرة صحابي مدني مات سنة ٥٨]. فهذا إسناد متصل ورجاله ثقات.

فمن كان يريد صحة السند من حيث الاتصال وتوثيق الرواة فهذا إسناد متصل ورجاله ثقات، ولكن اختُلف فيه على عبيد الله بن عبد الله من حيث الوصل والإرسال، فرواه عون بن عبد الله عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة، كما هنا، ورواه الزهري عن عبيد الله مرسلا، كما سيأتي في الفقرة الخامسة، فالسند الذي هنا ـ رغم اتصاله ووثاقة رواته ـ قد يُقال إنه معلول بالإرسال.

وقد يُقال: إن لرواية عون بن عبد الله بن عتبة لهذا الحديث عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة وجها من الرجحان على رواية الزهري له عن عبيد الله مرسلا، فعون ثقة ويروي الحديث عن أخيه، فهو مظنة أن لا يوَهَم فيه، ولو صحَّ ذلك لانتفى الإعلال.

٣ ـ وأما حديث عتبة بن مسعود فرواه الطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي عن أحمد بن يحيى بن زهير التستري عن عبيد الله بن محمد الحارثي

عن أبي عاصم النبيل عن أبي معدان المنقري عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن جده بلفظ «مَن ربك؟».

[أحمد بن يحيى بن زهير تستري ثقة مات سنة ٣١٠. عبيد الله بن محمد بن يحيى الحارثي من أهل الأهواز سكن تستر، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث مات سنة ٢٤٩. أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد بصري ثقة مات سنة ٢١٢. أبو معدان قال عنه الدارقطني في العلل: اسمه عبد الله بن معدان، كوفي لا بأس به. عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود كوفي ثقة مات سنة ١١٥ تقريبا. عبد الله بن عتبة بن مسعود مدني كوفي ثقة له رؤية ومات سنة ٧٤. عتبة بن مسعود رضي الله عنه صحابي فاضل مات في خلافة عمر رضي الله عنه].

فهذا إسناد ظاهره أنه لا بأس به، ولكنه خطأ من حيث السند، لأن الراوي الثقة رواه عن عون بن عبد الله عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة، كما تقدم في الفقرة السابقة، وليس عن عون عن أبيه عن جده، ويبدو أن الوهَم هنا هو من أبي معدان، ولكن هذا الطريق يؤكد صحة اللفظ الثابت المروي في الطريق الآخر عن عون بن عبد الله، وهو: «مَن ربكِ؟».

٤ ـ وأما حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في التفسير والطبراني في الكبير والأوسط والبزار من طريقين عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلا أتى النبيَّ ﷺ فقال: إن على أمي رقبة مؤمنة، وعندي رقبة سوداء أعجمية!. فقال: ائت بها. فقال: «أتشهدين أنْ لا إله إلا الله وأني رسول

الله؟». قالت: نعم. قال: فأعتقها. [محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ضعيف]. فهذا الطريق ضعيف.

وله طريق آخر رواه الطبراني في الأوسط عن محمد بن يحيى بن سهل عن يزيد بن حكيم عن يحيى بن السكن عن قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي عن حُنين عن ابن عباس بنحوه.

[محمد بن يحيى بن سهل ويزيد بن حكيم لم أجد لهما ترجمة. يحيى بن السكن ضعيف واتهم بالكذب. قيس بن الربيع كوفي صدوق ثقة في الأصل، ثم ساء حفظه لما كبر وقلب ابنه أحاديث في كتبه وأدخل عليه مناكير، فضُعف لذلك، ومات سنة ١٦٧]. فهذا الطريق تالف.

٥ ـ وأما مرسل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فرواه مالك ـ ومن طريقه مسدد والبيهقي ـ، ورواه البيهقي كذلك من طريق يونس بن يزيد، كلاهما عن ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء، فقال: يا رسول الله إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أعتقُها. فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين أنّ لا إله إلا الله؟». قالت: نعم. قال: «أتشهدين أن محمدا رسول الله؟». قالت: نعم. قال: «أتوقنين بالبعث بعد الموت؟». قالت: نعم. فقال: «أعتقّها». فهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه مرسل. والزهري معروف بالرواية بالمعنى، وكان يقول «إذا أصبت المعنى فلا بأس». [كما في كتاب العلم وكتاب التاريخ لأبي خيثمة وكتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي].

هذا وقد روىٰ عبد الرزاق ـ ومن طريقه ابن حنبل وابن الجارود وابن خزيمة في التوحيد والبيهقي ـ عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء إلىٰ النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترىٰ هذه مؤمنة؟!. فقال لها «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟». الحديثَ. وهذا الطريق متصل.

ووجه اتصاله هو أن كلمة «عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء إلىٰ النبي ﷺ» تعني أن عبيد الله قال في روايته: «قال رجل من الأنصار: جئتُ بأمة سوداء إلىٰ النبي». فيكون السند بذلك متصلا وفيه إبهام اسم الصحابي. ومن الجدير بالذكر أن عبيد الله هذا هو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة.

وقد خُولف معّمر في إسناد هذا الحديث، إذ رواه ثقتان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن رجلا من الأنصار جاء إلىٰ رسول الله ﷺ، وهذه تعني أن عبيد الله قال في روايته: «جاء رجل من الأنصار بأمة سوداء إلىٰ رسول الله»، وعبيد الله تابعي لم يدرك زمن مجيء الرجل إلىٰ رسول الله، فيكون السند بذلك مرسلا. والفرق بين اللفظين بينته بعض كتب علوم الحديث في مبحث المؤنن.

وقد انفرد معمر برواية الحديث عن الزهري بالوصل، بينما رواه ثقتان عنه بالإرسال، كما تقدم، فالرواية الموصولة من طريق الزهري هي من أوهام معمر، والرواية الثابتة في هذا هي المرسلة. فالسند صحيح إلىٰ عبيد الله بن عبد الله.

وأما اختلاف لفظ المتن فالروايتان بمعنى واحد، وكلتاهما ليس فيهما السؤال بكلمة «أين الله؟».

٦ ـ وأما مرسل عطاء بن أبي رباح فرواه عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أن رجلا كانت له جارية في غنم ترعاها، فجاء السبُع فانتزع ضرعها، فغضب الرجل، فصك وجه جاريته، فجاء نبي الله ﷺ، فذكر ذلك له، وذكر أنها كانت عليه رقبة مؤمنة وافية قد همَّ أن يجعلها إياها، فقال له النبي ﷺ: ائتني بها. فسألها: «أتشهدين أنْ لا إله إلا الله؟». قالت: نعم. قال: «وأن محمدا عبد الله ورسوله؟». قالت: نعم. قال: «وأن الموت والبعث حق؟». قالت: نعم. قال: «وأن الجنة والنار حق؟». قالت: نعم. فلما فرغ قال: «أعتق أو أمسك». فهذا إسناد رجاله ثقات، فهو صحيح إلى عطاء، إلا أنه مرسل، ومراسيل عطاء ضعيفة، وهي أضعف من غيرها.

٧ ـ وأما مرسل الحكم بن عتيبة فرواه ابن بطة في الإبانة الكبرى واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة من طريقين عن أحمد ابن حنبل أنه قال: حدثنا خالد بن حيان قال حدثنا معقل بن عبيد الله العبسي قال: لقيت الحكم بن عتيبة فقال: دخل علي من المرجئة اثنا عشر رجلا وأنا مريض فقالوا: يا أبا محمد، أبلغك أن رسول الله ﷺ أتاه رجل بأمة سوداء فقال: يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، أفترى أن هذه مؤمنة؟. فقال لها رسول الله ﷺ: أتشهدين أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله؟. فقالت: نعم. قال: أتشهدين أن الجنة حق؟. فقالت: نعم. فقال: أتشهدين أن الله يبعث بعد الموت؟. فقالت: نعم. فقال: فأعتقها. قال الحكم بن عتيبة: فخرجوا وهم ينتحلونني.

[خالد بن حيان الرقي صدوق ثقة فيه لين مات سنة ١٩١. معقل بن عبيد الله العبسي حراني صدوق ثقة فيه لين مات سنة ١٦٦]. الحكم بن عتيبة كوفي ثقة من صغار التابعين، والسند إليه لا بأس به.

وإيراد الجماعة الحديث بهذا اللفظ ـ وإن كانت فيهم بدعة الإرجاء ـ وسكوت الحكم بن عتيبة عليه فيه دلالة على أن الحديث كان مشهورا بين التابعين بهذا اللفظ.

ـ خلاصة الكلام عن روايات هذا الحديث باللفظين المذكورين وما في معناهما:

الحديث بلفظ «أين الله؟» أو ما في معناه:

حديث معاوية بن الحكم سنده لين، وحديث أبي هريرة ـ من طريق عبيد الله بن عبد الله عنه ـ ضعيف السند وهو خطأ في المتن، وحديث أبي هريرة ـ من طريق أبي سلمة عنه ـ قد خُولف راوياه فيه سندا ومتنا فهو مشكوك في صحته، وروايته بهذه الصورة مرجوحة، وحديث أبي جحيفة روايته الأولى هي خطأ في السند والمتن، وروايته الثانية تالفة، وحديث كعب بن مالك وعكاشة الغنوي وابن عباس وابن عمر وعمرو بن أوس عن رجل من الأنصار ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أسانيدها ضعيفة جدا، والشاهد عن أبي رزين في سنده راو مجهول.

ومثل هذه الروايات لا تصلح لرفع درجة حديث معاوية بن الحكم، لأن الرواية التي هي خطأ أو شديدة الضعف لا تقوي ولا تتقوى، وكذلك

الرواية التي في سندها مجهول إذا كانت بخلاف ما هو أقوىٰ منها، فالحديث بهذا اللفظ «أين الله؟» هو حديث ضعيف.

ثم إنه غريب بهذا اللفظ، لأن المتبادر والمعهود أن يكون السؤال عن الإيمان بالسؤال مباشرة عن الإيمان بالله جل وعلا وبرسوله ﷺ أو عن شهادة أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمدا رسول الله، وليس بالسؤال عن «أين الله؟»، ولا يوجد - فيما أعلم - في حديثٍ ثابتٍ عن رسول الله ﷺ أو في رواية عن أي واحد من السلف أن يُمتحن إيمان المرء بسؤال «أين الله؟»، وبهذا يكون قد اجتمع نقد السند ونقد المتن علىٰ تضعيف الرواية بهذا اللفظ.

الحديث بلفظ «مَن ربكِ» أو ما في معناه:

حديث الشريد بن سويد إسناده فيه لين، وحديث أبي هريرة فيه احتمال الإعلال بالإرسال، وحديث عتبة بن مسعود خطأ في السند، وحديث ابن عباس روايته الأولىٰ ضعيفة الإسناد، وروايته الثانية تالفة، ومرسل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعطاء بن أبي رباح سنداهما صحيحان إليهما، ومرسل الحكم بن عتيبة سنده إليه لا بأس به.

فحديث الشريد بن سويد يتقوىٰ بالرواية الأولىٰ من حديث ابن عباس والمراسيل الثلاثة، فالحديث بهذا اللفظ «مَن ربكِ» بمجموع طرقه لا ينزل عن رتبة الحسن أو الصحة.

وهذا بعض ما جاء فيه السؤال عن الإيمان بالسؤال عن الشهادتين:

روىٰ عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو داود عن ثلاثة عن سماك بن حرب

عن عكرمة أن أعرابيا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني رأيت الهلال!. قال: أتشهد أنَّ لا إله إلا الله وأني رسول الله؟. قال: نعم. فأمر النبي ﷺ بلالا فنادى في الناس أنَّ صوموا. ورواه الدارمي وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة من طريقين آخرين عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به. فالطريقان الموصولان معلولان بالإرسال.

وروى ابن أبي شيبة وأبو يعلى عن شريك بن عبد الله النخعي عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك أنه قال : كان شاب يهودي يخدم النبي ﷺ، فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟. فجعل ينظر إلى أبيه، فقال : قل كما يقول لك محمد. فقال، ثم مات، فقال النبي ﷺ : صلوا على صاحبكم. [شريك صدوق فيه لين، ومن فوقه ثقات]. ورواه عبد الرزاق من طريق عمر بن سعيد بن أبي حسين - وهو من أتباع التابعين - مرسلا به نحوه، ورواه الطبراني في الكبير من طريق المسيب بن واضح - وهو ضعيف متروك - بسنده عن صفوان بن عسال به نحوه.

وروى أحمد وعبد بن حميد عن اثنين عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبد الله أنه قال: قاتل رسول الله ﷺ محارب خصفة بنخل، فرأوا من المسلمين غرة، فجاء رجل منهم يقال له غورث بن الحارث، حتى قام على رأس رسول الله ﷺ بالسيف، فقال: من يمنعك مني؟. فقال: الله عز وجل. فسقط السيف من يده، فأخذه رسول الله ﷺ فقال : من يمنعك مني. فقال: كن

كخير آخذ. فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ فقال: لا، ولكني أعاهدك أن لا أقاتلك ولا أكون مع قوم يقاتلونك. فخلى سبيله، فذهب إلى أصحابه فقال: قد جئتكم من عند خير الناس. وهذا سنده منقطع، لأن جعفر بن أبي وحشية لم يسمع من سليمان بن قيس.

أهم نتائج البحث:

الحديث بلفظ «أين الله؟» غير ثابت عن النبي ﷺ.

الثابت في هذا الحديث هو بلفظ «مَن ربكِ» أو بلفظ الشهادتين.

المعهود في امتحان النبي ﷺ إسلامَ المرء هو السؤال بلفظ «أتشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟».

الفصل الثاني

في كلام بعض الباحثين في تصحيح الحديث بلفظ «أين الله؟»

كتب أحد الباحثين دراسة عن هذا الحديث في تخريجه ودراسة أسانيده، وكانت نتيجة بحثه تصحيح الحديث باللفظين، وهذا يعني تصحيحه بلفظ «أين الله؟»، فأردت أن أنقل كلامه عليه لينظر فيه الناظرون، وليكون أهل الفهم والترجيح فيه على بينة، مع بعض التعليقات على مواضع من كلامه، إبراء للذمة، ونصحا للأمة، وما توفيقي إلا بالله.

قال الباحث:

[١ - حديث «أَعْتِقْها؟ فإنَّها مؤْمِنَةٌ. يعني: الجاريةَ التي شَهِدَتْ بأنَّ اللهَ في السماء»[(١)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣/ ٥٨٨/ ٣٢٨٣)، والنسائي (٢/ ١٢٩)، والدارمي (٢/ ١٨٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٥٦/ ٤٢٩٦)، والبيهقي في «السنن» (٧/ ٣٨٨)، وأحمد (٤/ ٢٢٢ و٣٨٨ و٣٨٩)، والبزار في «مسنده» (١/ ٢٩/ ٣٨/ - الكشف)، والطبراني (٧/ ٣٨٣/ ٧٢٥٧) من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشَّرِيدِ بن سُوَيْدٍ الثقفي قال: قلت: يا رسول الله! إن أمي أوصت إليّ أن أعتق عنها رقبة، وإن عندي جارية سوداء نُوبية؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «ادع بها»، فقال: «مَن ربُّكِ؟»، قالت: الله، قال: «فمن أنا؟»، قالت: رسول الله، قال:... فذكره.

قال الباحث:

[قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه أخرج لمحمد بن عمرو متابعة، وحماد بن سلمة في روايته عن غير ثابت البناني شيء من الضعف، وليس له رواية عن محمد بن عمرو- وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي- عند مسلم.

قال الباحث:

[وقد خولف حماد في إسناده ومتنه، فقال ابن خزيمة[(١)]: حدثنا محمد بن يحيى القُطَعِي قال: حدثنا زياد بن الربيع قال: ثنا محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة- رضي الله عنه-: أن محمد بن الشريد جاء بخادم سوداء عتماء إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فقال: يا رسول الله! إن أمي جعلت عليها عتق رقبة مؤمنة، فهل تجزي أن أعتق هذه؟ فقال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم – للخادم: «مَنْ رَبُّكِ؟». فرفعت برأسها فقالت: في السماء... ثم ذكر باقي الحديث مثله].

أقول: نقل الباحث رواية ابن خزيمة من طريق زياد بن الربيع عن محمد بن عمرو وأنها بلفظ «مَن ربك؟»، وقد سها في ذلك، لأنها من هذا الطريق هي بلفظ «أين الله؟»، وهذا اللفظ مما غفل عنه رغم أنه يؤيد مذهبه وترجيحه، وليس ضعف هذه الرواية بسبب زياد بن الربيع وإنما من قِبل محمد بن عمرو بن علقمة، كما تقدم.

---

(١) في«التوحيد» (ص٨١).

قال الباحث:

[وهذا السند أصح؛ لأن زياد بن الربيع ثقة من رجال البخاري، لكن يبدو أن قوله: «محمد بن الشريد» وَهْم من بعض الرواة؛ فإنه ليس له ذكر في «الصحابة»، وقد أورده الحافظ في القسم الرابع من «الإصابة» من رواية ابن منده وابن السكن والباوردي وابن شاهين؛ لكنه قال في روايته: «(جاء محمد بن الشريد أو الشريد بجارية) كذا عنده على الشك، وأخرجه أبو نعيم من رواية إبراهيم بن حرب العسكري عن القطعي (الأصل: القطيعي) مثله؛ إلا أنه قال: (إن عمرو بن الشريد جاء إلى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ...)، وصوّب هذا الطريق، وكل ذلك غير محفوظ! والمحفوظ: ما أخرجه أبو داود، والنسائي، وصححه ابن حبان، من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو... (فذكر الرواية الأولى)، ثم قال: «قال ابن السكن: محمد بن الشريد ليس بمعروف في الصحابة، ولم أر له ذكراً إلا في هذه الرواية»].

أقول: رواية حماد بن سلمة مقدمة هنا على رواية عبد العزيز بن مسلم وزياد بن الربيع، كما بينته فيما تقدم في الفقرة الأولى من المطلب الثاني من الفصل الأول.

قال الباحث:

[وقد جاء الحديث من طريق أخرى عن أبي هريرة، ليس فيها تسمية الرجل، وهو من رواية المسعودي عن عون بن عبد الله عن أخيه عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة: أن رجلاً أتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بجارية سوداء أعجمية، فقال: يا رسول الله! إن عليَّ عتق رقبة

مؤمنة، فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أين الله؟»، فأشارت إلى السماء بإصبعها السبابة، فقال لها: «من أنا؟»، فأشارت بإصبعها إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وإلى السماء؛ أي: أنت رسول الله، فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة»(١).

قال الباحث:

[قلت: ويزيد سمع من المسعودي- وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة- بعد اختلاطه؛ كما قال ابن نمير، فيما نقله الذهبي في «الكاشف» وغيره، فقوله في «العلو»: «إسناده حسن»، غير حسن كما كنت ذكرت في كتابي «مختصر العلو» (٨١ - ٨٢)، لكن بدا لي الآن أنه أحسن من الحسن، وذلك لأمرين:

[الأول: أنني وجدت عند ابن خزيمة متابعين اثنين ليزيد، وهما أسد بن موسى (أسد السنة)، وأبو داود- وهو الطيالسي؛ صاحب «المسند» المعروف به، وليس الحديث فيه-، وهو بصري، وقد ذكر عبد الله بن أحمد في «العلل» عن أبيه أنه قال: «سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة؛ فسماعه جيد»(٢)؛ وزاد: «وأما يزيد بن هارون، وحجاج، ومن سمع منه ببغداد؛ فهو في الاختلاط». وعلى هذا فالسند جيد؛ لأن الطيالسي بصري كما تقدم. هذا هو الأمر الأول.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣/ ٥٨٨/ ٣٢٨٤)، وابن خزيمة أيضاً، والبيهقي في «السنن» (٧/ ٣٨٨)، وأحمد (٢/ ٢٩١)؛ كلهم من طريق يزيد بن هارون عنه.

(٢) وذكر نحوه في مكان آخر (٢/ ١٣٠ - ١٣١)

[والأمر الآخر: أن ابن معين صحح أحاديث المسعودي عن القاسم وعن عون؛ كما في «التهذيب»، وهذا من روايته عن عون كما ترى، فصح الحديث والحمد لله. وفي حديث أسد السنة: «بجارية سوداء لا تُفْصِحُ». وفي حديث الطيالسي: «بجارية عجماء لا تفصح»؛ وعندهما: «مَنْ رَبُّكِ؟»].

أقول: ههنا ملحوظات:

الأولى: ليس له متابع عند ابن خزيمة بهذا اللفظ، لأن ابن خزيمة رواه من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي بلفظ «أين الله؟»، ثم رواه من طريق أسد بن موسى عن المسعودي لكن بلفظ «من ربك؟»، وهذا غير ذلك اللفظ، ثم رواه من طريق أبي داود الطيالسي عن المسعودي ولم يذكر لفظه في هذه الكلمة، وأشار إلى أنه مثله، وكلامه محتمِل لأن يكون مثل اللفظ الأول أو الثاني وظاهره أنه مثل الثاني، لكن هذا غير صحيح، فمتابعة أبي داود الطيالسي هي في مشكل الآثار للطحاوي وهي باللفظ الأول، ففيها عند الطحاوي متابعة ليزيد بن هارون، فالمتابع ليزيد بن هارون واحد وليس اثنين.

الثانية: قال عن اللفظ عند المتابعَين ليزيد بن هارون إنه «مَن ربكِ؟»، وهذا لا يفيد في تقوية الاستدلال لكون اللفظ هو «أين الله؟».

الثالثة: القول بأن رواية أبي داود الطيالسي عن المسعودي هي قبل الاختلاط غير صحيح، لأن المنصوص عليه في الكواكب النيرات أنها بعد الاختلاط، فسقط بذلك وصفه لطريق يزيد بن هارون بأنه حسن أو أنه أحسن من الحسن!، وقولهم «من سمع من المسعودي بالبصرة فسماعه جيد»

لا يعني أن كل بصري سماعه من المسعودي هو قبل الاختلاط، لاحتمال أنه سمع منه قبل الاختلاط وبعده، وأبو داود الطيالسي هو ممن وقع النص على أنه سمع من المسعودي بعد الاختلاط.

الرابعة: قوله «والأمر الآخر أن ابن معين صحح أحاديث المسعودي عن القاسم وعن عون؛ كما في التهذيب، وهذا من روايته عن عون كما ترى، فصح الحديث والحمد لله» فهذا لا حجة له فيه، وذلك لسببين: أحدهما أنه لو صح هذا النقل عن ابن معين فإنه لا يعني أن كل أحاديثه عن هذين الراويين صحيحة سواء أكانت من رواية من روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، فروايات من روى عنه بعد الاختلاط لا تدخل في هذا القول، والسبب الثاني أن هذا النص المنقول هو في تهذيب التهذيب لابن حجر منقولا عن عباس الدوري عن ابن معين، وهو مما نقله ابن حجر من التهذيب للمزي، وقد وقع فيه تصحيف في التهذيبين، وبالرجوع إلى سؤالات عباس الدوري عن ابن معين تبين أن ابن معين قال: «المسعودي ثقة ولكنه كان يغلط إذا حدث عن عاصم وسلمة بن كهيل وكان حديثه صحيحا عن القاسم ومعن بن عبد الرحمن». فالمراد معن المذكور باسمه واسم أبيه، فتصحفت كلمة «معن» وصار بدلها كلمة «عون».

قال الباحث:

[لكن قد خولف عون في إسناد الحديث من قِبَلِ الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن رجل من الأنصار: أنه جاء بأمة سوداء، فقال: يا رسول الله! إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة؛ أعتقها؟! فقال:

«تشهدين أن لا إله إلا الله؟». قالت: نعم، قال: «تشهدين أني رسول الله؟». قالت: نعم، قال: «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟». قالت: نعم، قال: «أعتقها». أخرجه ابن خزيمة من طريق عبد الرزاق[(١)].

قال الباحث:

[قلت: وهو كما قال؛ لولا أن معمراً خالفه جماعة من الثقات فأرسلوه[(٢)]: أن رجلاً من الأنصار أتى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ... الحديث مثله[(٣)].

قال الباحث:

[قلت: وصله الحاكم (٣/ ٢٥٨) وعنه البيهقي في الموضع الأول، وكذا الطبراني (١٧/ ١٣٦) من طريق أبي عاصم: نا أبو مَعْدان المِنْقَري- يعني: عامر بن مسعود-: ناعون بن عبيد الله بن عتبة: حدثني أبي عن جدي. وعامر هذا لم أعرفه، ولا وجدت له ترجمة فيما لدي من المراجع، لا فيمن يسمى بـ «عامر» ولا فيمن يكنى بأبي معدان، ولا فيمن نسبته «المنقري».

---

(١) وهذا في «المصنف» (٩/ ١٧٥/ ١٦٨١٤) قال: أخبرنا معمر عن الزهري به. ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه أحمد (٣/ ٤٥١)، وابن الجارود في «المنتقى» ٣١/ ٩٣١). وقال ابن كثير في «التفسير» بعد أن عزاه لأحمد: «وإسناده صحيح، وجهالة الصحابي لا تضره».

(٢) فرواه مالك (٢/ ٦)، ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله

(٣) أخرجه البيهقي (٧/ ٣٨٨ و١٠/ ٥٧)، وقال: «هذا مرسل، وقد قيل: عن عون بن عبيد الله بن عتبة عن عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة- رضي الله عنه-. وقد قيل: عن عون عن أبيه عن جده».

قال الباحث:

[٢ - وروي عنه بإسناد آخر، فقال الجراح بن مَخْلَد: ثنا محمد بن عثمان الجزري: ثنا سعيد بن عَنْبسة القطان: ثنا أبو معدان قال: سمعت عون بن أبي جحيفة يحدث عن أبيه قال: أتت رسولَ الله - صلى الله عليه وآله وسلم - امرأةٌ ومعها جارية سوداء، فقالت المرأة: يا رسول الله! إن علي رقبة مؤمنة، أفتجزي عني هذه؟ فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم: «أين الله؟». قالت: في السماء. قال: «فمن أنا؟». قالت: أنت رسول الله. قال: «أتشهدين أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟». قالت: نعم. قال: «أتؤمنين بما جاء من عند الله؟». قالت: نعم، قال: «أعتقيها؛ فإنها مؤمنة»[١]. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل: الأولى: أبو معدان هذا؛ فإنه غير معروف كما تقدم، وقد سماه الطبراني في باب «أبو معدان: عامر بن مرة عن عون»، ثم ساق هذا الحديث، ولم أجده أيضاً. الثانية: سعيد بن عنبسة القطان، والظاهر أنه أبو عثمان الخزاز الرازي الذي ذكره ابن أبي حاتم[٢] وقال عن أبيه: «فيه نظر». ثم روى عن علي بن الحسين بن الجنيد قال: «سعيد بن عنبسة كذاب، سمعت أبي يقول: كان لا يصدق». وبه أعله الهيثمي؛ فقال[٣]: «رواه الطبراني، وفيه سعيد بن عنبسة، وهو ضعيف». الثالثة: محمد بن عثمان الجزري، لم أجد له ترجمة أيضاً.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١١٦ - ١١٧).

(٢) (٢/ ١/ ٥٢).

(٣) (٤/ ٢٤٤)

قال الباحث:

[ثم وجدت لسعيد بن عنبسة متابعاً لا بأس به، وعرفنا بسببه اسم أبي معدان: رواه صُرَدُ بن حماد أبو سهل قال: حدثنا الحسن بن الحكم بن طَهْمان: حدثنا أبو معدان به[1]. وقال: «تفرد به أبو معدان، وهو غريب من حديث أبي معدان عبد الله بن معدان، تفرد به الحسن بن الحكم عنه، ولا أعلم حدث به غير صرد، وما علمت من حاله إلا خيراً». قلت: وابن طهمان هذا؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «حديثه صالح ليس بذلك، يضطرب». وعبد الله بن معدان روىٰ عنه أيضاً وكيع وأبو نعيم كما في «الجرح»، وذكر الذهبي في «المقتنىٰ في الكنىٰ»: (البُرْساني) مكان: (أبي نعيم). ثم رأيت في «الجرح»[2]: «أبو معدان...... عن يحيىٰ بن معين قال: أبو معدان صالح»، وعلَّق المعلمي عليه بما يشعر أنهما واحد.

قال الباحث:

[٣ - حديث ابن عباس، وله عنه طريقان:

[الأول: يرويه ابن أبي ليلىٰ عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وعن الحكم يرفعه: أن رجلاً أتىٰ النبي - صلىٰ الله عليه وآله وسلم - فقال: إن علىٰ أمي رقبةً مؤمنةً، وعندي رقبة سوداء أعجمية؟ قال: «ائتِ بها»، قال: «أتشهدين أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟»، قالت: نعم، قال:

(١) أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩/ ٣٤٣).
(٢) (٩/ ٤٤٦).

«فأعتقها»[1]. حدثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى... هكذا وقع في إسناده: «.. عن ابن عباس، وعن الحكم»! وهو معطوف على المنهال- وهو ابن عمرو- على خلاف المتبادر، ولكن مثله يقع كثيراً في الأسانيد، كما يعرفه من مارس هذا العلم. وقد رواه الطبراني[2] من طريق الحسن بن فرات القزاز: ثنا علي بن هاشم به؛ إلا أنه قال: «عن المنهال بن عمرو، والحكم عن سعيد بن جبير...»، فهذا على الجادة، وقال: «لم يروه عن المنهال والحكم إلا ابن أبي ليلى». قلت: وهو ضعيف لسوء حفظه، وبه أعله الهيثمي فقال[3]: «وفيه محمد بن أبي ليلى، وهوسيئ الحفظ، وقد وُثِّق». قلت: ومن طريقه: أخرجه البزار[4]، ولم يذكر في إسناده الحكم، وقال: «وهذا قد روي نحوه بألفاظ مختلفة»!

قال الباحث:

[قلت: هو بهذا اللفظ المرفوع له طريق أخرى، يرويه يزيد بن حكيم: ثنا يحيى بن السكن عن قيس بن الربيع: ثنا حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي عن حنين عن ابن عباس به إلا أنه قال: «إن عليّ رقبة مؤمنة..»؛ لم يذكر أمَّه. أخرجه الطبراني في «الأوسط»[5]: حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يزيد به،

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٢٠/ ١٠٣٩٢)، وفي «كتاب الإيمان» (٢٨/ ٨٥ - بتحقيقي).

(٢) (١٢/ ٢٦ - ٢٧) و«الأوسط» (٢/ ٣٦/ ٢/ ٥٦٥٣).

(٣) (٤/ ٢٤٤).

(٤) (١/ ١٤/ ١٣ - الكشف).

(٥) (٢/ ١٤٣/ ١/ ٧٢١٢).

وقال: «لم يروه عن حبيب إلا قيس». قلت: وهو ضعيف من قِبل حفظه، ويحيىٰ بن السَّكَن- وهو الرقي ثم البصري- ضعيف، وإن وثقه ابن حبان. ويزيد بن حكيم مجهول الحال، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.

قال الباحث:

[وأما اللفظ الآخر؛ فيرويه سعيد بن المَرْزُبَان عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي - صلىٰ الله عليه وآله وسلم -؛ ومعه جارية له سوداء، فقال: إن علي رقبة- أحسبه قال: مؤمنة-، فهل يجزئ عني هذه؟ فقال لها: «أين الله؟». قالت بيدها إلى السماء، قال: «من أنا؟». قالت: أنت رسول الله، قال رسول الله - صلىٰ الله عليه وآله وسلم -: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة». أخرجه البزار[1] بسند صحيح عن ابن المرزبان، لكن هذا- مع ضعفه- مدلس، وهو وإن كان ذكروا له رواية عن عكرمة؛ فإنه لم يصرح بسماعه منه كما ترىٰ، وبه وبابن أبي ليلىٰ أعله الهيثمي[2]].

أقول: اقتصر الباحث في كلامه عن سعيد بن المرزبان بأنه ضعيف مدلس، ولم يذكر قول من قالوا فيه: ليس بثقة، منكر الحديث، متروك، ليس بشيء، لا يُكتب حديثه، متروك الحديث، وهذه الألفاظ تعني التضعيف الشديد.

قال الباحث:

[٤ - ومما يشهد لهذا اللفظ: «السماء» حديث كعب بن مالك قال:

(١) (١/ ٢٨/ ٣٧).

(٢) (٤/ ٢٢٤).

جاءت جارية ترعى غنماً لي، فأكل الذئب شاة، فضربتُ وجهَ الجارية، فندمتُ، فأتيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، فقلت: يا رسول الله! لو أعلم أنها مؤمنة؛ لأعتقتها، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - للجارية: «من أنا؟». قالت: رسول الله. قال: «فمَن الله؟». قالت: الذي في السماء، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «أعتقها، فإنها مؤمنة»[1].

أقول: اقتصر الباحث في كلامه عن عبد الله بن شبيب بأنه ضعيف، ولم يذكر قول من قال فيه: ذاهب الحديث، يقلب الأخبار ويسرقها لا يجوز الاحتجاج به، وهذا يعني التضعيف الشديد.

قال الباحث:

[وبالجملة؛ فهذه الطرق التي وقفت عليها عن هؤلاء الصحابة الأربعة، وهم: الشريد بن سويد- وإسناده حسن على الخلاف في صحابيِّه ومسنِدِه، فمنهم من جعله من رواية أبي سلمة عنه، ومنهم من جعله من مسند أبي هريرة من رواية أبي سلمة نفسه، على اختلاف في ضبط بعض ألفاظه كما يأتي بيانه ملخصاً-، وأبو هريرة- وإسناده صحيح-، وأبو

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٩٨/ ١٩٣) و«الأوسط» (٢/ ١٧١/ ١/ ٧٧١٢) من طريق عبد الله بن شبيب: ثنا داود بن عبد الله الجعفري: ثنا حاتم بن إسماعيل عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن ابن كعب بن مالك عن أبيه به، وقال: «لم يروه عن ابن عجلان إلا حاتم، ولا عن حاتم إلا داود الجعفري، ولا يروى عن كعب إلا بهذا الإسناد». قلت: ورجاله ثقات؛ غير عبد الله بن شبيب؛ فإنه ضعيف، وبه أعله الهيثمي].

جحيفة- بإسناد ضعيف-، وابن عباس- بإسنادين عنه؛ واختلاف أيضاً في بعض ألفاظه-.

قال الباحث:

[ولعله من الضروري أن أقدم إلى القراء الكرام خلاصة نيِّرة عن تلك الروايات والاختلافات في بعض ألفاظها، وبيان الراجح من المرجوح منها؛ ليكون القراء على معرفة بصحيحها من ضعيفها، والنظر في إمكانية الجمع بينها؛ ليكون القراء على حذر من بعض المضللين:

[أولاً: لقد اتفقت الروايات كلها على شهادته - صلى الله عليه وآله وسلم - للجارية بأنها مؤمنة.

[ثانياً: واختلفت في نص سؤاله - صلى الله عليه وآله وسلم - إياها وجوابها على وجوه ثمانية:

[الأول: «من ربك؟ قالت: الله». (الحديث الأول عن شريد، وهو حسن).

[الثاني: «من ربك؟ فقالت: في السماء». (الحديث الأول عن أبي هريرة؛ وهو حسن).

[الثالث: «أين الله؟ فأشارت إلى السماء». (الحديث الأول أيضاً من الطريق الآخر عنه، وهو صحيح).

[الرابع: «تشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم». (الحديث الأول أيضاً عن الرجل الأنصاري. وهو معلول بالإرسال).

[الخامس: «أين الله؟ قالت: في السماء». (الحديث الثاني، وهو ضعيف؛ لكنه بمعنى الوجه الثالث).

[السادس: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم». (الحديث الثالث من الطريق الأول، وهو ضعيف).

[السابع: «أين الله؟ قالت بيدها إلى السماء» (الحديث نفسه من الطريق الآخر، وهو ضعيف أيضاً).

[الثامن: «فمَن الله؟ قالت: الذي في السماء». (الحديث الرابع، وسنده ضعيف).

قال الباحث:

[قلت: وبهذا التلخيص الدقيق يتبين للقراء الحقيقة التالية وهي: أن الأرجح أن سؤاله - صلى الله عليه وآله وسلم - كان: «أين الله؟». وأن جواب الجارية كان: «في السماء». وذلك؛ لأن ثلاث روايات اتفقت على السؤال المذكور، والأولى منها هي الرواية الصحيحة عن أبي هريرة، والثانية إن لم تنفع فلا تضر، والثالثة تصلح للاستشهاد بها؛ لأنها ليست شديدة الضعف. كما اتفقت خمس روايات على الجواب المذكور، وهو في الطريق الأصح في الحديث الأول عن أبي هريرة، وفي الطريق الأخرى الصحيحة عنه، والروايات الباقية منها شاهدة لها.

أقول: البحث غير مرتب ولا دقيق وفيه قصور في الترجيح بين الروايات، فالتلخيص لا يخرج عما في أصله.

قال الباحث:

[٥ – حديث معاوية بن الحكم السلمي فقال رضي الله عنه: «وكانت لي جارية ترعىٰ غنماً لي قِبَلَ أُحُدٍ والجَوَّانِيَّة، فاطّلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة، فأتيتُ رسول الله – صلىٰ الله عليه وآله وسلم –، فعظَّم ذلك عليّ، قلت: يا رسول الله! أفلا أعتقها؟! قال: «ائتني بها»، فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟». قالت: «في السماء»، قال: «من أنا»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها؛ فإنها مؤمنة». أخرجه مسلم، وأبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود في «صحاحهم» وغيرهم[١].

قال الباحث:

[هذا؛ ويشهد لسؤال: «أين الله» حديث مرفوع، وأثر موقوف.

[أما الحديث؛ فيرويه وكيع بن حُدُسٍ عن عمه أبي رَزِين قال: قلت: يا رسول الله! أين كان ربُّنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عماء، ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وما ثَمَّ خلق، عرشه علىٰ الماء»[٢]. وقال الترمذي: «حديث حسن». وقال الذهبي في «مختصر العلو»[٣]: «رواه الترمذي وابن ماجه، وإسناده حسن» وفيه نظر؛ لأن وكيعاً هذا مجهول، كما بينته هناك].

---

(١) وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٨٦٢)، و«الإرواء» (٣٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٠٨)، وابن ماجه (١٨٢)، وابن حبان (٣٩ – الموارد)، وابن أبي عاصم (١/ ٢٧١/ ٦١٢)، وأحمد (٤/ ١١ و١٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٧).

(٣) (١٨٦/ ١٩٣).

أقول: هذا الحديث في أصله منكر المعنى، ثم إنه باللفظ الذي ذكره الباحث أشد نكارة، فقد ذكره هكذا «وما ثَمَّ خلق، عرشُه على الماء»، وهذه الرواية هي في سنن ابن ماجه من طريق يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة، وهي خطأ، لأن الإمام أحمد سمع الحديث من يزيد بن هارون بلفظ «ثم خلقَ عرشَه على الماء»، ورواه عدد من الأئمة في مصنفاتهم من طرق عن حماد بن سلمة كرواية الإمام أحمد، ورواية ابن ماجه منكرة نكارة شديدة، لأن ظاهرها أن العرش والماء ليسا من المخلوقات، فلا يجوز الإعراض عن اللفظ الذي رواه الجماعة إلى اللفظ المنكر الذي وقع فيه التفرد والمخالفة.

قال الباحث:

[وأما الأثر؛ فهو ما رواه زيد بن أسلم قال: مرَّ ابن عمر براعي غنم فقال: يا راعي الغنم! هل من جَزَرة؟ قال الراعي: ليس ههنا ربُّها، فقال ابن عمر: تقول: أكلها الذئب! فرفع الراعي رأسه إلى السماء ثم قال: فأين الله؟! فاشترى ابن عمر الراعي واشترى الغنم فأعتقه، وأعطاه الغنم(١). حدثنا محمد بن نصر الصائغ: ثنا أبو مصعب: ثنا عبد الله بن الحارث الجُمَحِي: ثنا زيد بن أسلم به. قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات مترجمون في «التهذيب»، غير شيخ الطبراني محمد بن نصر الصائغ، وهو ثقة مترجم في «تاريخ بغداد»(٢). وهذا الأثر احتج به الحافظ الذهبي في «العلو»، ذكره

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٦٣/ ١٣٠٥٤).

(٢) (٣/ ٣١٨ - ٣١٩)، مات سنة (٢٩٧).

معلقاً علىٰ أبي مصعب الزهري، وكنت جوّدت إسناده في «مختصره»[١] ولم أكن قد وقفت يومئذ علىٰ وصله، فها قد وقفت عليه الآن، والحمد لله. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»[٢]: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير عبد الله بن الحارث الحاطبي، وهو ثقة»].

أقول: كلمة «فأين الله؟!» التي وردت في كلام راعي الغنم والتي أقره عليها ابن عمر لا علاقة لها البتة باللفظة الواردة في سؤال النبي ﷺ للجارية، لأنها لا تعني ـ في السياق الذي وردت فيه هنا ـ أكثرَ من أن الله تعالىٰ هو المطلع الذي لا تخفىٰ عليه خافية.

قال الباحث:

[وجملة القول: إن أصح الأحاديث المتقدمة إنما هو حديث معاوية، فلا جرم أن يتفق العلماء- من محدثين وفقهاء- علىٰ تصحيحه علىٰ مرِّ العصور دون أي خلاف بينهم؛ فقد صححه الخمسة الذين أخرجوه في «صحاحهم» كما تقدم، وكذا البيهقي في «الأسماء»[٣]، والبغوي في «شرح السنة»[٤]، والذهبي كما يأتي، والحافظ في «الفتح»[٥]، كل هؤلاء صرحوا بصحة الحديث وإسناده، ويُلحق بهم كل من احتج بالحديث من أئمة

---

(١) (١٢٧).

(٢) (٩/ ٣٤٧).

(٣) (٤٢٢).

(٤) (٣/ ٢٣٩).

(٥) (١٣/ ٣٥٩).

الحديث والفقه والتفسير على اختلاف مذاهبهم، ممن احتج به في باب من أبواب الشريعة، ضرورة أنه لا يحتج إلا بما صح عنده، كالإمام مالك في «الموطأ»(١)، والشافعي في «الأم»(٢)، وأحمد في «مسائل عبد الله»(٣)، و«مسائل صالح»(٤)، والطحاوي في «شرح المعاني»(٥)، وابن عبد البر في «الاستيعاب»، وابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، والنووي في «المجموع»، وابن الوزير في «العواصم والقواصم»(٦)، وغيرهم كثير].

أقول: لا نستطيع أن نقول إن مالكا رحمه الله صحح الحديث بلفظ «أين الله؟»، لأنه رواه في الموطأ بهذا اللفظ وأتبعه بمرسل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بلفظ «أتشهدين أنْ لا إله إلا الله؟»، ومثل هذا قد يعني أن الحديث صحيح ولو بأحد اللفظين، ومن صححه من العلماء في معرِض الاستشهاد به على شرط الإيمان في عتق الرقبة المؤمنة فلا إشكال، إذ كثيرا ما يصححون الحديث للاستدلال به على حكم فقهي ولو كان مرويا بالمعنى، ومن صححه من العلماء في معرِض الاستشهاد به على إثبات صفة العلو لله تعالى علوا مطلقا لا علوا مكانيا محصورا مقيدا فلا إشكال كذلك، وبهذا يظهر الفرق بين فهمين لصفة العلو لله جل وعلا:

---

(١) (٣/ ٥ - ٦).

(٢) (٥/ ٢٦٦).

(٣) (١٠١/ ٣٦٣).

(٤) (٣/ ٧٤/ ١٣٧٤).

(٥) (١/ ٢٥٨).

(٦) (١/ ٣٧٩ - ٣٨٠).

أحدهما: قول من يقول إن الله تعالىٰ استوىٰ علىٰ العرش بمعنىٰ استقر علىٰ العرش وبمعنىٰ قعد علىٰ العرش وأن مَن علىٰ رأس الجبل هو أقرب إلىٰ الله ممن في أسفله.

والثاني: قول من يقول إن الله تعالىٰ استوىٰ علىٰ العرش استواء يليق بكماله لا بمعنىٰ استقر علىٰ العرش أو قعد علىٰ العرش، وأن مَن علىٰ رأس الجبل ليس أقربَ إلىٰ الله ممن في أسفله.

فتصحيح الحديث المروي بلفظ ما قد يكون المرادُ منه التصحيحَ من باب الرواية بالمعنىٰ، وليس التصحيحَ بذلك اللفظ، وهذا هو المراد من الدراسة التي كتبتها في الفصل الأول، وهو أن الحديث لم يصحَّ بلفظ «أين الله؟»، وأن اللفظ الثابت هو «مَن ربكِ؟» أو ما في معناه، كما سبق بيانه في آخر الفصل الأول في خلاصة الكلام عن روايات هذا الحديث وفي أهم نتائج البحث.

قال الباحث:

[ثم أوقفني بعض الإخوان علىٰ حديث خامس من رواية ابن شاهين بسنده عن عُكَّاشة الغَنَوِي في «أسد الغابة»، و«الإصابة»، وإسناده حسن. ثم رأيت في «تلخيص ابن حجر»[1] حديثاً سادساً عن يحيىٰ بن عبد الرحمن بن حاطب- الثقة- مرسلاً، رواه أبو أحمد العسَّال في «السنة» من طريق أسامة بن زيد، وفي الحديثين: «أين الله؟»، قالت: «في السماء»].

---

(١) (٣/ ٢٢٣).

أقول: هذان الإسنادان شديدا الضعف، لا يُعتبر بهما، كما سبق بيانه في الفصل الأول في الفقرتين السادسة والعاشرة من المطلب الأول منه.

قال الباحث:

[وسمعت بأذني من بعض الخطباء يوم الجمعة على المنبر يقول: الله ليس فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، لا داخل العالم ولا خارجه. وزاد بعض الفلاسفة: لا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه!!. وهذا هو التعطيل المطلق الذي لا يمكن لأفصح الناس أن يصف العدم بأكثر مما وصف هؤلاء ربهم، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً! ورحم الله ذلك الأمير العاقل الذي قال لما سمع هذا من بعض علماء الكلام «هؤلاء قوم أضاعوا ربّهم»!].

أقول: هذا ليس من التعطيل، فقد صح الحديث عن النبي الأكرم عليه صلوات ربي وسلامه أنه قال «كان الله ولم يكن شيء غيره»، وأجمع السلف على هذا، فقد كان ولا مكان ولا زمان، وهو سبحانه منزه عن المكان، وهو خالق المكان والزمان، والباحث مقر ـ في بحثه هذا ـ بأنه كان ولا مكان، وقد قال في بعض كتبه: «مراد المؤلف رحمه الله بهذه الفقرة الرد على طائفتين: الأولى: المجسمة والمشبهة الذين يصفون الله بأن له جسما وجثة وأعضاء وغير ذلك، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا، والأخرى: المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه وأنه بائن من خلقه».

فالذي لا بد أن يكون فوق أو تحت أو يمين أو يسار أو أمام أو خلف هو الجسم بالنسبة لأي جسم آخر، والجسم بالنسبة لأي جسم آخر إما أن

يكون متصلا به أو منفصلا عنه، أما المنزه عن أن يكون جسما فليس له مكان وليس له جهة، وهو منزه عن كل ذلك، لأنه كان قبل أن يخلق المكان، ومع ذلك فهو الحق، وهو الموجود، وهو واجب الوجود، وهو الفرد المعبود، وهو الذي خلق العرش ثم استوىٰ عليه استواء يليق بجلاله وعظمته، لا علىٰ ما تتوهمه عقول المجسمين، فليس الذي علىٰ قمة الجبل أقربَ إليه ممن في قعر الوادي، بل أقربُ ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، كما قال رسول الله ﷺ، وكما قال جل وعلا في محكم الكتاب ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [العلق: ١٩].

اللهم وفقنا لما تحب وترضى، واجعلنا هداة مهتدين، واجمعنا علىٰ الحق الذي يرضيك عنا يا رب العالمين.

وكتبه صلاح الدين بن أحمد الإدلبي في ١٤/ ٣/ ١٤٣٥، الموافق ١٥/ ١/ ٢٠١٤، سوىٰ بعض التعديلات الخفيفة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهـــرس